جان - نويل جانيني

جوجل .. عندما تتحدى أوروبا

دعوة
إلى الانتفاضة



جان - نويل جانيني

جوجل .. عندما تتحدى أوروبا

دعوة
إلى الانتفاضة

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

جانيني، جان نويل، ١٩٤٢-
جوجل-عندما تتحدى أوروبا: دعوة إلى الانتفاضة / جان- نويل جانيني؛ ترجمة عثمان مصطفى عثمان. - الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ح ٢٠٠٥.
ص. سم.
تدمك ٩٧٧-٦١٦٣-٢٤-٦
١- جوجل (شركة) ٢- مصادر المعلومات -- أوروبا. ٣- الانترنت. ٤- التكشيف الآلي. ٥- اختزان واسترجاع المعلومات. ٦- النشر الالكتروني. أ- عثمان، عثمان مصطفى (مترجم)
ب- العنوان.

ديوي - ٠٢٥،٠٤ ٢٠٠٥٢٥٨٣٥٥

"Quand Google défie l'Europe"
De Jean- Noël Jeanneney

ISBN 977-6163-24-6

المحتوى

تقديم

من أهم القضايا الجدلية في عصرنا ما يتعلق بمستقبل المعرفة، الذي ارتبط ارتباطاً وثيقا بالتكنولوجيا الرقمية، هذه القضية الشائكة التي أصبحت محط أنظار المفكرين والمبدعين في العالم. هذا ما دفعني لتقديم كتاب الصديق جان نويل جانيني Jean Noël Jeanneney مدير المكتبة القومية الفرنسية إلى القراء العرب، لما يتصدى له هذا الكتاب من موضوعات هامة في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ الإنسانية التي تتحدد فيها معالم مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين. ولا شك أن شبكة الإنترنت قد غيرت مفهوم الزمان والمكان، وأتاحت لنا فرصاً لم تكن منظورة منذ أعوام قليلة، فيمكن عن طريقها التعرف على كم هائل من المخزون المعرفي في شتى المجالات حيث أن شبكة الإنترنت تحوي عشرات المليارات من الصفحات، قابلة للبحث والكشف في ثانية واحدة أو أقل. وفائدة الإنترنت هذه مرهونة بآلة البحث (الكشاف الإلكتروني) المستخدم للتعرف على المادة المتاحة، واختيار الأنسب منها

لعرضها على الباحث. فلا يعقل أن نتصور الباحث يحاول أن يجد ما يريد بين مليارات الصفحات دون دليل. ومن ثم صار الكشاف المستخدم آلية أساسية في عصرنا، بل أصبحت هذه الآلية أكثر أهمية من عنصر آخر في عناصر الشبكة الاتصالاتية المعلوماتية الحديثة. ولاشك أيضا أن أهم كشاف الكتروني على الساحة حاليا هو جوجل .Google إلا أن جوجل Google لم تكتفي بعرض كشافها لاستخدام مئات الملايين من الناس، بل دخلت في شراكة مع كبريات المكتبات الأكاديمية لرقمنه ملايين الكتب؛ حتى يتاح للباحث استعمال كشاف جوجل Google للبحث عما يريد فيها. وقد أثارت هذه المبادرة جدلاً عالميا، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة حيث بدأ الصراع بين الناشرين من جهة وجوجل Google من جهة أخرى. وهنا تأتي أهمية كتاب جان نويل جانيني Jean Noël Jeanneney الذي يسعدني أن أضعه بين يدي القارئ العربي. لأن جانيني يثير أسئلة هامة للغاية، طمستها الاهتمامات الأمريكية بتركيزها على النواحي التجارية التي تثيرها قضية الرقمنة والنشر الإلكتروني. فإن جانيني يثير القضايا التالي:

أولا: أن سيطرة كشاف جوجل Google سوف تؤدي إلى اختيار المادة المطروحة بالإنجليزية دون غيرها. فإذا تعرفت جوجل Google على آلاف الصفحات فإنها تقدمها في ترتيب أولويات

تحكمه "فلسفة جماهيرية" أي الصفحة التي قرأها أكبر عدد من القراء كسبق في الأولويات. مما يؤدي بمزيد من مستعملي الكاشف إلى قراءتها فيعضدوا مكانتها في كشف تال يقوم به باحث آخر. والملاحظ أن الباحث قلما ينظر فيما تأتي به جوجل Google بعد الخيارات العشرة الأوائل.

ثانيا: أن تركيز جوجل Google على الفقرة الواحدة في الصفحة الواحدة، فيه تحطيم للمضمون الثقافي للعمل، وليس الوسيلة المثلى لتعريف القارئ بكتاب أو مقالة.

ثالثا: إننا نحن المهتمين بالثقافة يجب علينا أن نؤكد أن تقديم ثقافتنا بلغتنا لا يحجب عن القراء والباحثين في شتى أنحاء العالم لأن كشاف جوجل Google سيقتصر على المنتج باللغة الإنجليزية.

رابعا: أنه يتعين علينا أيضا أن نقدم منتجنا الثقافي في إطار مختلف عن مجرد فقرات متناثرة من صفحات متباينة، ولأن أمهات الكتب في ثقافتنا لا يجوز أن تطمس لمصلحة ما هو رائج مهما كان سطحياً.

ومن هذا المنطلق، يطالب جانيني Jeanneney بأن تقام مكتبة رقمية أوربية، تقدم الثقافة أوربية باللغات الأوربية المختلفة، وأن تستثمر أوربا لإنتاج كشاف يضاهي كفاءة كشاف جوجل Google لخدمة القراء والباحثين الراغبين في التعرف على الثقافة الأوربية.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من كبار المتخصصين في علوم المعلومات والاتصالات في مصر والعالم العربي قد طالبوا كثيراً ببناء المحتوى الرقمي العربي؛ ليكون لثقافتنا وجود في هذا العالم الجديد. وكانت مكتبة الإسكندرية مؤسسة رائدة في هذا المضمار؛ فقد نجحت المكتبة منذ افتتاحها في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ في التأثير إيجابيا في المشهد الثقافي في مصر والمنطقة، كما نجحت في جذب الانتباه العالمي إليها.

وقد تضمنت الأعمال الرقمية للمكتبة مشروع مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي التابع للمكتبة، بتسجيل تراث مصر، وإتاحته إلكترونياً على الموقع الذي قام المركز بالمشاركة في إنشائه على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان: www.eternalegypt.org، بالإضافة إلى البرنامج المتطور الذي يقوم به المركز لتسجيل تراث مصر الحضاري والطبيعي بما في ذلك التراث الملموس، والتراث المعنوي. وبنفس الأسلوب، قام مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية بتزويد الباحثين بمجموعات رقمية متاحة من الوثائق الهامة، بما في ذلك استخدام أدوات التصفح التخيلي، ومحركات البحث المتخصصة. كما تقوم إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجهود رائدة في مشروع المليون كتاب، ورقمنة مجموعة جمال عبد الناصر، وتطوير نسخة رقمية جديدة وفريدة من كتاب وصف مصر، وتطوير العنصر العربي لبرنامج

جامعة الأمم المتحدة الخاص باللغة الرقمية العالمية. تشير كل هذه الجهود (وغيرها مما تقوم به مراكز بحثية أخرى تابعة للمكتبة) إلى العمل الذي تقوم به مكتبة الإسكندرية في مجال المكتبات الرقمية.

وبالتالي ليس عجيباً أن تقوم مكتبة الإسكندرية بترجمة ونشر كتاب جان نويل جانيني Jean Noël Jeanneney إلى العربية ودعوته لحضور حفل إصدار كتابه بالعربية في رحابها وفي صحبة كبار المكتبيين في العالم، آملين أن يكون ذلك إسهاماً في انطلاق حوار جاد وموضوعي حول هذه الموضوعات الهامة، حوار يضم كل المهتمين بالثقافة والمعرفة في العالم والذين تربطهم الآن شبكة الإنترنت والمضمون الرقمي في مستهل هذا القرن الجديد.

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

مقدمه

«وأعجبهم في الأرز،
أنه يزين قبعة»

Gustave Flaubert,
Bouvard et Pécuchet, chapitre 1

إعلانٌ مُدَوٍّ

بدأ كل شيء في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤. كل شيء؟ عفوًا.. لنذكر أولاً، في هذا الصدد، أن تلك المعلومة التي حصلت عليها فجأة وكالات الأنباء زلزلت مخططاتنا وتحركاتنا وخيالنا.

فقد علمنا أن "جوجل" - تلك المؤسسة الأمريكية التي تملك أفضل محرك بحث إلكتروني تعتزم تحويل نحو خمسة عشر مليون كتاب مطبوع، أي نحو ٤,٥ مليار صفحة، إلى الشكل الرقمي، من خلال خطة يستغرق تنفيذها ست سنوات.

جاء الإعلان يومها مدويًا من مؤسسَي جوجل Google سيرجى برين Sergey Brin ولاري بيج من مقرهما في مونتين فيو

Moutain View بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلمنا آنذاك أن اتفاقًا قد تم توقيعه مع جامعتي ستانفورد وميتشيجان تضع بموجبه مكتباتهما كل ثرواتها من الكتب تحت تصرف رجُلي الأعمال هذين، المتحمسين لإعادة إنتاج تلك الكتب عن طريق إجراء مسح ضوئي لها ثم نشرها على الشبكة. لم نعلم شيئاً عن تفاصيل هذه العقود حيث تم التفاوض على بنودها في سرية تامة، ولكن روحها كانت واضحة. فالهدف هو إتاحة كل الأعمال التي طبعت منذ عشرينيات القرن الماضي على الإنترنت، إتاحة مجانية لما ليس له حقوق ملكية فكرية، وجزئية لما يتمتع منها بحقوق الملكية الفكرية.

وقد شارك في المشروع - ولكن بدرجة أقل- ثلاث مؤسسات عريقة؛ حيث التزمت مكتبة ويدنر Widener الشهيرة بهارفارد، ومكتبة نيويورك العامة New York Public Library بإنتاج عشرات الآلاف من الأعمال من أجل هذا المشروع الطموح. وفي حين يشي هذا الرقم المتواضع باحترازهما، ينطق الاتفاق في حد ذاته بتأييدهما للمشروع.

وهي بالطبع عملية «أمريكية»، ولكن مع امتداد إنجليزي. فقد قيل لنا أيضًا أن مكتبة بودليان Bodleian Library بأوكسفورد سوف تساهم من جانبها في هذا المشروع بأعمال صدرت كلها قبل عام ١٩٠٠. وهكذا تتعدد رمزيًا ألوان المشروع. ونستطيع أيضًا أن

نجد في تلك المشاركة هذا التضامن الأنجلو-ساكسوني الذي ألفناه، والذي عبرت عنه في السابق كلمة تشرشيلChurchill الشهيرة التي وجهها إلى دي جول De Gaulle : بريطانيا العظمى (لو رأينا أنها ممثلة هنا بإحدى أعرق جامعاتها) مستعدة تمامًا، دون أن تطرح الأسئلة ودون أن تستشير أي أحد في بادي كاليه Pas de Calais، أن تتجه بناظريها إلى هذا المحيط الشاسع بدلاً من الالتفات إلى القارة سعيًا وراء وطنية أوربية لمستقبلنا القادم.

لم يخل إعلان هذا المشروع العملاق على العالم، والذي اقتُرح أن يحمل اسم جوجل برنت Google Print من نقاط غامضة، خاصة فيما يتعلق بالعمليات التقنية التي سيتعين القيام بها، والعمليات التجهيز والإعداد الضخمة التي يجب تنفيذها، وقدرات حفظ المنتجات الرقمية، وطبيعة التمويل، واحترام حقوق المؤلفين والناشرين. ولكن، أيًا كان النصيب المحتمل للضبابية، وربما للخداع أيضًا، فقد كان هذا الحدث، لمن انتبه إليه، حدثًا جللاً.

صدمة محفِّزة

لقد كررت، منذ ذلك الوقت، قولتي مرارًا وتكرارًا على مسامع الإعلاميين الذين جاءوني لاستطلاع رد فعلي بصفتي مسؤولاً عن المكتبة الوطنية الفرنسية، ومؤرخًا، ومواطنًا، وأوربيًا: لا أشعر

بالحزن ولا بالحنق، ولكني أشعر بصدمة محفزة، تمخضت عن قناعتين بسيطتين.

هناك أولاً ارتياح لرؤية حلم قديم يتجسد على هذا النحو، حلم تكون شيئًا فشيئًا مذ تقدمت التكنولوجيات الحديثة بخطًى سريعة، تمثل في فتح كنوز المعرفة الرائعة التي تراكمت على مرّ القرون لفائدة الجميع، وبالذات لفائدة أولئك الذين حالت أقدارهم الأسرية والاجتماعية والجغرافية دون إتاحة أيسر منالاً للتراث الثقافي والفكري للبشرية.

ولكن، ثار في نفس الوقت قلق ما له من كابح. فعلينا، بأي ثمن، أن نتوفر باهتمامنا على العملية التي سيتم من خلالها تحديد بنية هذا الجمع الجليل الذي وُعدت به شهيتنا للمعرفة. تذكرت حينها صرخة سيرانو Cyrano لروكسانا Roxane وهو تحت شرفتها يعبر لها عن حبه: «سوف ألقي إليك بالزهور مبعثرة، لن أضعها في باقة...». كان على هذا المحزون أن يلجأ إلى هذه البعثرة حتى يستميلها. ولكن في حالتنا نحن هنا، ليس للمبعثرات معنًى، والباقات وحدها لها ثمن. فوفرةٌ غير محددة ولا منظمة ولا مصنَّفة ولا محصورة في قوائم، ليست لها أية أهمية.

وعلى النقيض مما حلُم به بعض الناشرين في القرن التاسع عشر، لا يمكن أن توجد مكتبات عالمية، ولكن أقصى ما يمكن أن يوجد

هو رؤية معينة للعالمي. لا بد من الاختيار دائمًا. نستطيع أن نقدر الإنتاج الإجمالي للبشرية منذ جوتنبرج Gutenberg (أقتصر هنا على الغرب فقط) بما يربو على المائة مليون عمل مطبوع. وبالتالي، فالكمية التي وعدت بها "جوجل"، على ضخامتها بالمعنى المطلق، لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من هذا الكم الهائل. لنا إذن أن نتساءل عن الكتب التي ستظهر في هذا المشروع، وعن المعايير التي ستحدد قوائمها. ولو كانت "جوجل"، وهي تعي ذلك، قد أعلنت عن خطة (غير مؤكدة) للتصنيف، فإن الجدل حول جدوى تلك الخطة وطابعها الإمبريالي المحتمل ليس جدلاً مشروعًا فحسب، ولكنه ضروري أيضًا، بما أنها قد تأتي على حساب تراث قرون من الفكر الرصين.

لنذهب أبعد من ذلك. يعلم كل مستخدمي "جوجل" أن الترتيب يلعب دورًا أساسيًا في ما يظهر لهم من نتائج. فحتى لو كان عدد الصفحات التي يتوصل إليها محرك البحث هائلاً، فالمستخدم لا يذهب أبدًا أبعد من النتائج الأولى. وهذا هو ما تسميه مجمعات التسوق الكبرى: "مقدمة السفينة". فالسلع التي تظهر في القائمة لا تظهر فيها بالمصادفة. ولدوافع انتقائها الأهمية القصوى بالطبع، حيث إنه يجب أن يكون هناك، على الإجمال، اتفاق على الأهمية النسبية لما ينتقى.

نحن هنا أمام باعثين متلازمين: الباعث الثقافي وباعث السوق. فهناك من جانب، الجو الفكري الذي سيحيط بتحديد مبادئ الاختيار، بل والتصنيف والفهرسة. ومن جانب آخر، سوف يؤدي البحث عن الربح، بالتأكيد، إلى تفضيل سلعة على حساب أخرى، في الوقت الذي يرفض فيه الكثير من الأوربيين، بكل ما أوتوا من وسائل الدفاع والهجوم، مساواة الأعمال الثقافية بالسلع، مثلها مثل بقية المنتجات.

نحن إذن، بدافع وطني، أمام العديد من الأخطار المحتملة.

خطرٌ يتمثل في أن الأعمال التراثية عندما تطرح للاطلاع العام سوف تولي الثقافة الأنجلو-ساكسونية أفضلية في قائمة الأولويات. وخطر يتمثل في أن الأعمال التي لا تزال تتمتع بحقوق الملكية الفكرية، لن يطرح منها سوى مقتطفات، في شكل "دعاية إعلانية" في انتظار انقضاء حقوقها، وهو ما سيعطي الناشرين الأمريكيين ثقلاً ساحقًا. وخطر يتمثل في أن عروض الكتب والكتب التي تهتم بالأبحاث الجارية سوف تؤدي إلى المزيد من هيمنة الأعمال عبر الأطلنطى (الأمريكية) بشكل أكبر حتى مما هي عليه الآن.

الرهان لغوي بالطبع. ونحن نرى الآن خطورة زيادة سلطان اللغة الإنجليزية (في شكلها الأمريكي) على حساب اللغات الأوربية

الأخرى كلها. الإذاعة محمية باللغة، والتليفزيون أيضًا، جزئيًا (فيما يتعلق بنشرات الأخبار بالذات). أما بالنسبة للإنترنت، فالخطر أعظم، حيث إن المستخدم، حتى عندما يفضل ظهور الرسائل بلغته الأصلية، فتعامله مع النص المكتوب على الشاشة يسهل الخضوع إلى اللغة الأم للشبكة، وهي الإنجليزية منذ نشأتها، والتي تتجه هيمنتها، بذلك، إلى الترسخ المستمر، ما لم تبذل جهود مضادة.

وأنا أشير هنا إلى كل اللغات الأوربية، ولا أختصر أهمية هذا الصراع في الفرنسية والفرانكوفونية، على الرغم من أن مساهمة الأم التي تتحدثها لها قيمتها، خاصة من جانب أبناء عمومتنا الكنديين. على أني لا أضع النضال الفرانكوفوني في الخطوط الأمامية للجهود التي لا مندوحة لنا عنها. فعلينا، بأي ثمن، أن ندافع بنفس القوة والحماس عن اللغات الأوربية الأخرى الحاملة لثقافات متنوعة ومتكاملة.

في نفس الإطار، يجب أن نولي أهمية خاصة لتحويل المترجمات داخل قارتنا إلى الشكل الرقمي، حيث إنها، ومنذ زمن، كثيرة عددًا، ولا زالت، على الرغم من الارتفاع المستمر في التكلفة. فأي عمل يصدر في لغة من لغات دولنا الخمسة والعشرين (وخارج حدودها) ويُترجم في لغة أخرى يجب أن يأخذ مكانه المناسب في قوائم الاختيار منذ بداية جهودنا، إن نحن أُعطينا وسيلة إنقاذ تلك

الجهود؛ فمجرد اختيار عمل ما للترجمة، علامة في حد ذاته على أهميته الكبيرة.

سمعنا اعتراضًا واضحًا عبر عنه المسؤولون في "جوجل" باستفاضة (خاصة منذ صدور ردود أفعالنا الأولى ...). لماذا نعتقد أن إنتاج حضاراتنا التي روت حضارة الولايات المتحدة لن تؤخذ في الاعتبار في القوائم وتحتل فيها الموقع الذي تستحقه؟ حسنًا، أنا لا أعتقد بالفعل في استبعاد عمدي، أو في أي نوع من الرقابة، ولكني أعتقد في وجود ميل عام، وخيار راسخ، وتوجه تلقائي يؤدي بالضرورة إلى عدم التوازن.

ونشير هنا أيضًا إلى أن الأعمال الأنجلو - ساكسونية متوفرة على نحو واسع في لغاتنا، بينما تتسم الترجمات التي تتم عبر الأطلنطي بالقلة الشديدة حيث تقل عن ٣٪ من إجمالي الإنتاج المنشور في الولايات المتحدة. نحن هنا أيضًا أمام أحد آثار الهيمنة، مع ما يصاحبها من تعالٍ ناجمٍ عنها، وفرزٍ تلقائي يصب في مصلحة ما يتفق مع الرؤية الأمريكية للعالم.

سيستمر هذا الحال بالتأكيد، وأيًّا كان ما سيحدث، طالما لم نقم نحن، على هذا الجانب من الأطلنطي، بجهود تحويل كنوزنا الفكرية والثقافية إلى الشكل الرقمي، اعتمادًا على ميزانيات تخدم مصالح المواطن أكثر مما تخدم مصالح المستهلك والسوق (والذي لا تصبح قواه غير قابلة للمقاومة إلا لو رضخنا لها).

عندها، وعندها فقط، سوف نستطيع أن نتخذ قرارات تخدم مصالح حضارتنا بشكل أفضل، بشرط أن يتيسر لنا ظهور محرك بحث خاص بنا (أو بنا ومعنا آخرون)، أو لو تيسر لنا أن نمتلك وزنًا يعتد به داخل "جوجل"، حتى نجد فيها نصيبًا خالصًا لنا. وقد لقي هذا الخيار الأخير معارضة. وبالنسبة لي شخصيًا، فإني أميل إلى الخيار الأول، حتى وإن كانت هناك حجج تؤيد الاتجاه المعاكس، وسوف أذكر فيما بعد لماذا. ولكن أهم ما في الأمر يخرج عن هذا النطاق، ونقصد به طاقة رد الفعل السياسي الفوري؛ فإن كانت الفرصة سانحة الآن، فلن تكون كذلك بعد فترة قصيرة.

نار في الهشيم

ربما كان لي أن أتردد في التلويح بالراية الفرنسية والأوربية لو لم أعِ بسرعة مدى تأثير تلك القضية، منذ أن وضحت آثارها، على المشاعر والفكر الوطنيين لمواطنينا. وكان أن كسرت صمتًا شبه عام، فنشرت في جريدة لوموند Le Monde في عددها الصادر يوم السبت ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، كلمة بعنوان "جوجل تتحدى أوربا" وقد اقتبسته عنوانًا لكتابي هذا). تتبعت فيه دوافع ورهانات تلك الوثبة من "جوجل". وجاءت ردود الفعل في البداية على استحياء في الأيام الأولى، ولكن الحديث عن هذا الموضوع

انتشر انتشار النار في الهشيم بمجرد أن أتيحت لي فرصة الحديث عن تلك القضية أمام وسائل الإعلام، إبان اجتماع خصص للإعلان علن قرار المكتبة الوطنية الفرنسية بإطلاق خطة طموحة لتحويل الصحف اليومية الفرنسية منذ القرن التاسع عشر إلى الشكل الرقمي، ثم العودة إلى نفس الموضوع في برنامج "فرانس أنتير" France Inter مع المذيع ستيفان باولي Stéphane Paoli.

وبدأت دعوات الإعلاميين تنهال علي يومًا بعد يوم، بينما كان ملف الموضوع مفتوحًا بالفعل عند جيراننا في ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبلجيكا، وأيرلندا، وبريطانيا العظمى، حيث تناوله الإعلام ومستخدمو الإنترنت بتوسع، وكذلك الحال أيضًا في اليابان وكندا، وصولاً إلى الولايات المتحدة نفسها...كذلك كان قد بدأ في المفوضية الأوربية والبرلمان الأوربي ببروكسل اهتمام بالقضية أثارته حصافة أوليفييه دوهاميل Olivier Duhamel، الذي كان من أوائل المتحمسين لتلك القضية. وتلقيت في نفس الوقت عددًا كبيرًا من الرسائل الإلكترونية يتفق أصحابها معي في الرأي ويشجعونني، وأخرى تحمل عروضًا بالمساعدة وبعض النقد المثير للفكر.

وكنت على وشك الاستسلام للدهشة من صمت الساسة في فرنسا، عندما تلقيت اتصالات من رئيس الجمهورية عن طريق مستشاريه، ثم دعوته لي للقائه شخصياً في قصر الإليزيه في ١٦

مارس/ آذار، في وجود وزير الثقافة والاتصالات. وقد قام جاك شيراك، أثناء إعلانه عن هذا اللقاء للإعلام، بالإعلان عن نيته في إعداد مبادرة يأمل أن تلقى دعم العديد من الشركاء الأوربيين. وطلب مني الرئيس أن أبدأ في إثراء هذا الملف ووضع الخطوط العريضة لاستراتيجية محتملة.

وبمجرد صدور تلك الكلمات عن الجهات العليا، تركت القضية الصفحات الداخلية للصحف لتبرز على صفحاتها الأولى. وهكذا تطور الجدل الجماهيري. ويطمح هذا الكتاب الصغير إلى المساهمة في هذا النقاش يطمح إلى إثارة الانتباه من أجل إثارة الحركة: ليتابع التاريخ مسيرته.

١

تقدم مذهل

«سمعنا صهيل خيل الفضاء،
تجر عربة لا نراها»

Victor Hugo,
Les Contemplations, VI, 16

البهجة، قبل أي شيء

لو كان هناك شعور يجب إقصاؤه تمامًا من هذا المجال، فهو الكآبة. فالبهجة تفرض نفسها، ولا أغبى من الأسى على التقدم الذي توفره الشبكة. لنترك ذلك للنفوس المحزونة وللأحاسيس الشجنة.

ظهر توجه قوي في أدبيات علم الاجتماع لمعالجة قضية تأثير الإنترنت على سلوك الشغوفين باستخدام التكنولوجيا الجديدة. وذهب البعض إلى التأكيد على خطورة أن تؤدي إلى الانغلاق على الذات على حساب طابع اجتماعي أكيد يؤدي إليه البحث

والدرس. بيد أن كل الفكر والكتابة كانت دائمًا، في لحظة معينة، نتاجا للانفراد. على أني متحمس لكل ما تقدمه الشبكة للخروج من انغلاق محتمل تعانيه أعداد غفيرة من الباحثين والمواطنين الذين همشهم وضعهم في المجتمع أو موقعهم الجغرافي أو المستوى الاقتصادي لبلدانهم.

لقد استطعت، مثل الجميع، أن أستشعر التنوع الهائل للثروات والكنوز التي أهدتها الإنترنت منذ ظهورها لفضولنا وأذواقنا؛ وأنا لا أتحدث هنا عن الاستخدامات الخاصة مثل البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة، مع تسليمي بأهميتها، ولكني أقتصر على الحديث عن الشبكة بالمعنى الضيق للكلمة.

تعتبر فرنسا، بكل تأكيد، الدولة الوحيدة، عمليًا، التي سارت خطىً واسعة على طريق تحويل عدد كبير من الأعمال الكاملة إلى الشكل الرقمي حتى الآن. نعم، نزلنا بمستوى الأحلام التي عبر عنها البعض في البداية، عندما أقنع جاك أتالي Jacques Attali فرانسوا ميتران François Mitterand بأن يعلن في ١٤ يوليو / تموز ١٩٨٨ عن مشروع المكتبة الكبرى Trés Grande Bibliothéque؛ ومع ذلك فلدينا الآن أكثر من ٨٠,٠٠٠ كتاب من مجموعات المكتبة الوطنية الفرنسية، إلى جانب ٧٠,٠٠٠ صورة وعشرات الساعات من التسجيلات الصوتية، يستطيع أي إنسان الآن في أي

مكان على الكوكب أن يطالعها على شاشته أو يطبعها، بفضل مكتبتنا التخيلية المسماة "جاليكا" Gallica، والتي تشهد زيادة مستمرة في المحتويات وتقدم كمًّا هائلا من المعلومات. لقد قُصد من جاليكا هذه أن تكون مجموعة تراثية وموسوعية، فقُدمت من خلالها الدراسات الشديدة التخصص، والدوريات، ونصوص الكتاب الكلاسيكيين وكذلك الأقل شهرة منهم، منذ العصور القديمة وحتى القرن العشرين، بالإضافة إلى القواميس، والأدوات الببليوجرافية والنقدية، ومنشورات الجمعيات العلمية، والمجموعات الموضوعية على الوسائط المتعددة، مثل موضوعات الرحلات في فرنسا، أو إيطاليا، أو إفريقيا.

ولقد فضلت الدول الأخرى، في المرحلة الراهنة، تركيز جهودها على أنواع أخرى من الوثائق، ولتلك الجهود قيمتها العالية. فلو أردت مثلاً أن تقرأ "هامليت" لشكسبير في طبعتها الأولى التي ظهرت سنة ١٦٠٣ in quarto، فما عليك إلا أن تنتقل إلى موقع "المكتبة البريطانية "British Library ثم تنقر على عنوان "Treasures in full" (كنوز كاملة). ولو أردت الرجوع إلى جريدة فنلندية صدرت في يوم معين سنة ١٨٠٥ فلتنتقل إلى موقع مكتبة جامعة هلسنكي، فيظهر العدد الذي أردت على شاشتك. وإذا أحببت الرجوع إلى وصف آثار مصر والنوبة فلتوجه مؤشر الفأرة إلى

موقع Maison de l'orient et de la Méditerranée (بيت المشرق والبحر الأبيض المتوسط). وهكذا...

وتتكاثر المبادرات، حتى أن وزارة الثقافة الفرنسية أحصت مشاركة ما يقرب من ثلاثين مكتبة فرنسية في هذا النشاط. وقد افتتح مؤخرًا موقع المكتبة الأوربية والذي أطلق عليه اسم "تل" ("Tel" The European Library) الذي يضم عشرة أعضاء، ويهدف إلى توفير قوائم محدثة بالمجموعات الرقمية لتلك المكتبات وكذلك إنشاء فهارس لها مع تقديم وَصْلات إلى موقع كل منها. كذلك سارت على نفس الدرب المتاحف ومراكز الأرشيف (افتتح الأرشيفان الفرنسي والكندي مؤخرًا موقعًا مشتركًا) والمكتبات التراثية والجامعية الكبرى من جميع أنحاء العالم، فأنشأوا برامج مشابهة ولا يزالون مستمرين في توسيع مجموعاتها بدون توقف. وتضم قاعدة بيانات "جوكوند" Joconde ١٨,٠٠٠ عمل من المجموعات الوطنية، كما تضم قاعدة بيانات "أونلومينور" Enluminures ٨٠,٠٠٠ صورة لمخطوطات ترجع إلى العصور الوسطى، متاحة جميعها على الإنترنت. ونستطيع أن نذكر أيضًا، في هذا المقام برنامج "تحالف المواد الثقافية" Cultural Material Alliance الذي تديره مجموعة مكتبات البحث "ريسرش لايبريري جروب" Research Library Group والقاعدة الأوربية "مايكل" MICHAEL التي تديرها في فرنسا وزارة الثقافة والتي تربط، بانفتاحها، العام والخاص.

ويجري حاليًا تطوير سيرن CAIRN وهي بوابة إتاحة للدوريات المطبوعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأداة لإدارة الدوريات في شكلها الرقمي، ينتظر أن تضم ١٢٠٠ عنوان. هكذا سوف نرد من جانبنا الفرانكوفوني على خدمات مثل مخزون الدوريات Journal Storage JSTOR التي تتيح، مجانًا، نحو مائتي دورية ناطقة بالإنجليزية. كما تمثل "وثائق الرياضيات" MathDoc التي أنشأتها جامعة جرينوبل، أداة قيمة لعلماء الرياضيات منذ ظهورها.

وهكذا تزدهر في آن واحد، المطبوعات، والأدب العادي، وشهادات الأفراد على الماضي والتاريخ، والنشاط الثقافي، كما تنطق بها اللوحات المطبوعة طباعة بارزة، والخرائط القديمة، والوثائق والاتفاقيات، والعملات والنياشين، والمدونات الموسيقية، والصور الفوتوغرافية، والأرشيفات الشفوية، والوثائق الصوتية، إلخ.

أما مكتبة الكونجرس، فلجهودها دلالاتها، حيث ركزت جهودها - التي لم تخل من نرجسية، أو ربما حماية للذاكرة؟ - على مجموعة سمّيت بـ "الذاكرة الأمريكية" American Memory والتي أريد لها أن تكون انعكاسًا وثائقيًا للأحداث التاريخية، والأفراد، والأماكن، والأفكار التي ساهمت في تكوين أمريكا". كذلك هناك مشروع آخر مرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذا البرنامج، وهو "البوابة العالمية" Global Gateway، والتي يقوم جانب منها على التعاون مع العديد من البلدان الأخرى، حيث تتعلق هذه البوابة

بالتأثيرات التي جاءت أمريكا من الخارج. وقد بادرت إلى إدخال هذا المشروع إلى فرنسا حيث قمت، في باريس، بتوقيع اتفاقية مع مديرها جيمس بيلينجتون James Billington والذي يشغل منصب "أمين المكتبة" الذي يفاخرون به هناك. كنا آنذاك في خضم أزمة العراق، ولم يسؤني أن أشير إلى أن التعاون الطويل الأجل، المقاوم لتقلبات السياسة، ليس له أن يتباطأ نموًّا بين بلدينا الصديقين.

سيبقى الكتاب المطبوع

لفرحنا بكل تلك المباهج، التي حرم منها آباؤنا، مشروعية يحرُم معها اكتساؤها بظلال حزنٍ يستدعيها اختفاءٌ، تُزعَم كارثيته، للكتاب في شكله الذي ألفناه منذ مولد المطبعة. كلما ظهر وسيط جديد كنا نرى نذراء الشؤم وأصدقاء البلاء يعلنون الانهيار المحتوم لسابقيه. ففي زمن ملكية يوليو شهدت منشورات النخبة، بشيء من الاستهجان وكثير من القلق ظهور الصحف اليومية الشعبية التي تطبع بكميات كبيرة. وبين الحربين العالميتين ارتعدت أوصال الصحف لظهور البث الإذاعي، إلى درجة رفض ذكر أسماء الصحف في ما يذاع أمام الميكروفون من استعراض لما ورد في وسائل الإعلام. وفي خمسينيات القرن الماضي خُيِّل للكثيرين أن ظهور التليفزيون سوف يقضي على الراديو، الذي أنقذه ظهور جهاز

الراديو الترانزيستور في نفس الفترة تقريبًا. ولا زالت أذناي تذكران الرعب الذي بدا على من أعلموني سنة ١٩٨٤ أو ١٩٨٥ - عندما كنت رئيسًا لإذاعة فرنسا - أن برنامج البث التليفزيوني الصباحي يهدف إلى القضاء على بثنا الصباحي، وهو فترة الذروة بالنسبة لنا، ونحن نعلم الآن ماذا حدث. وهكذا.

وفي كل مناسبة من تلك المناسبات كان بصر طيور الشمائل هذه كفيفًا عن تنوع الممارسات الاجتماعية والمسالك الثقافية، وعن التداخل المعقد للسلوك، وعن رد الفعل - الذي يمكن توقعه مع ذلك - للجمهور الذي يميل إلى العودة، عن طريق قناة معلومات جديدة، إلى وسائل أقدم، ربما ظل على تجاهله لها لولا هذا الحافز غير المعلن. وإني أراهن على أن الكثير من مستخدمي الإنترنت سوف يعودون - سيرًا على ذاك النسق - إلى ثقافة الكتاب الكلاسيكية.

إن باستطاعة الإنترنت أن تعيد إظهار أعمال دفنت في أرفف عزَّ زائروها، إما لندرة تلك الأعمال أو لصعوبة قراءتها، أو لمجرد أن النسيان قد طواها، فتعيدها إلى دوائر المطالعة الجماهيرية. وسوف تظهر، بلا أدنى شك، خدمات إنتاج بالطلب لأعمال مفردة، ليعاد طبعها وتجليدها كما كانت في شكلها الأصلي (بالمكتبة الوطنية الفرنسية هذا المشروع فيما يتعلق بالوثائق الصوتية التي ليس لها حقوق ملكية فكرية). ولنا أن نأمل أن نرى ازدهار إعادة طبع

العديد من الأعمال بكميات صغيرة تكفلها إمكانيات الطباعة المعاصرة وتحفز عليها الشهرة التي ستعود لتلك الأعمال بفضل الكمبيوتر، بكل التنوع الرائع الذي تقدمه إمكانياته. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على جمهور "جاليكا"والمكتبة التخيلية بالمكتبة الوطنية الفرنسية أن كثرة الاطلاع على أحد الأعمال تقود إلى شراء نسخته الورقية، جديدة كانت أم مستعملة، من المتاجر الإلكترونية أو من المكتبات أو من باعة الكتب المستعملة.

لنتأمل الأمر: انتشار نُسخ الصور، واللوحات، والصور الفوتوغرافية، والرسومات، والخرائط، واللوحات المطبوعة طباعة بارزة، لن تلفت الجمهور عن الأصل، ولكنها على العكس من ذلك، سوف تفتح شهية الكثير من الناس للعودة إلى تلك الأصول التي لن يصيب قوة تأثيرها إلا زيادة مستمرة. فعلى حد علمي، كان المتحف التخيلي، العزيز جدًا على مالرو، أبعد ما يكون عن صرف هواة المعارض عنها، فقد ضاعف عددهم في جميع أنحاء أوربا، وفي فرنسا على وجه الخصوص.

لن نطرح أبدًا عنا إلف حمل كتاب في اليد، ولن يتلاشى منا حب لمس الكتاب والاتصال المباشر بالأعمال الأصلية وبهيئتها ورائحتها... هذا هو ما لم يعِه كل من أنفقوا الكثير من المال، منذ أربع أو خمس سنوات، على الكتب الإلكترونية، تلك الأعمال

التي جرى تكييفها على حجم الشاشة، ويمكن تحميلها مقابل مبلغ معين، والتي كان إخفاقها، مؤقتًا على الأقل، مدويًا. وربما تولد الفكرة من جديد في شكل آخر (كثيرًا ما تستخدم مكتبة جاليكا على هذا النحو ويتم تحميل الكتب منها) إذا ما لم تعد هناك حاجة لأداة خاصة لتحميل الكتب من الشبكة، ولكن حتى في تلك الحالة، فإني لا أعتقد أنها ستسقط الكتب من عروشها في أرفف مكتباتنا ولا مكتبات أبنائنا.

لذلك، يثبت جأشي حيال اللوم أو الندم الذي يتبدى أحيانًا: لماذا لَم نخصص مليارات الفرانكات التي أنفقت على بناء "المكتبة الكبرى" Très Grande Bibliothèque للجهود الهائلة لتحويل ما نحتفظ به في الشكل الورقي بلا فائدة إلى الشكل الرقمي! وليس في ذلك معضلة، فالحضارة يجب أن تكون لها القدرة على التقدم على هذين المسارين في آن واحد. ومتيران Mitterand، الذي أطلق هذا المسعى الذي يعلي من شأن حداثة التخيلي ويجسدها، هو نفسه، كما نعلم، هذا الشغوف بالكتب المتذوق باشتهاء للاطلاع عليها.

أمناء المكتبات وباعة الكتب:
الاحتياج إليهم

نَخلُص من ذلك، إذن، إلى أن التوجس من اختفاء المهنة لايجب أن يعرف طريقه إلى أمناء المكتبات وباعة الكتب.

فدور أمين المكتبة، الاجتماعي والثقافي، سوف يتسع في المستقبل ويزداد إفادة للجمهور وإثارة لصاحبه. هناك، منذ فترة، عقيدة راسخة تدعمها مقولات شائعة مختلفة المشارب، تميل إلى تقليص دور أمين المكتبة في توفير الكتب والصور والأقراص وغيرها من الوثائق. لقد ساهم أمناء المكتبات دومًا، في واقع الأمر، في تنظيم فوضى الكتب وإرشاد القارئ لما يبتغيه من معرفة بين خضم المعارف والوسائط التي تختزنها. وها هو ذلك الدور يزداد أهميةً مع الانفجار الرقمي، بل وربما يحظى غدًا بعرفانٍ جديد. فسوف ينضم أمناء المكتبات - أكثر من أي وقت مضى - إلى تلك الجماعة الصغيرة من الوسطاء، التي تضم أساتذة الجامعات ومدرسي المدارس، والذين لن يتوقف دورهم عن الازدياد أهميةً، وبالتالي، مكانةً.

أما بالنسبة لتجار الكتب "الكلاسيكيين"، فأنا على يقين من أن الثقة في المستقبل يجب أن تملأهم. عليهم بالتأكيد أن يتأقلموا أيضًا، وأن يحسنوا- أكثر من أي وقت مضى- الاسترشاد والانتقاء

من بين الكم الهائل المعروض. ولكن بشرط أن تحميهم الدولة بالطبع من آثار الإغراق الذي قد تمارسه ضدهم - كما حدث مع الأقراص المدمجة - مجمعات التسوق الكبرى ذات المنتجات المجهلة المصدر، وكما ستفعل غدًا بعض مكتبات البيع على الإنترنت.

الخلاصة، أن قليلاً من التحويل إلى الشكل الرقمي يُبعد بعض وسطاء المعرفة، والكثير منه يجب أن يعيدهم إلينا، دون مقاومة. فالكثرة الشديدة في المعلومات غير المؤكدة، أو المنحازة، أو الغريبة التي تنتشر على الشبكة تستدعي- أكثر من أي وقت مضى- اللجوء إلى مرجع تثبُّت، يأتي أمين المكتبة وبائع الكتب في أول صفوفه. فالتكنولوجيات الجديدة، تستطيع بالتأكيد، أن تخدم كل أنواع التقارب غير المنتظرة، والمماثلات الخصبة، والمجابهات غير المتوقعة، والسرعة غير المسبوقة لانتشار الأفكار، ولاستثارة الحدس، والتي لو بقيت كلها منعزلة، لتبددت سُدًى وآلت إلى العُقم.

رئيس الجمعية الأمريكية للمكتبات، مايكل جورمان Michael Gorman، والذي جاء رد فعله في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤، أي بعد ثلاثة أيام من إعلان "جوجل" المدوي، ميَّز تمييز البصير، بين المعلومات والمعرفة بقوله: "الكتب، في المكتبات الكبرى، تعني أكثر من مجرد مجموع أجزائها." بعبارة أخرى، فإن أفضل أسلوب في التعامل معها لا يتمثل بالضرورة - وهو ليس


الأسلوب المفيد الوحيد على أية حال - في التعرف عليها فقط من خلال صفحاتها، منفصلة كل منها عن الأخريات، ومن خلال ما يخرجه محرك البحث منها استنادًا إلى ورود كلمة البحث في كل منها فقط. ولكن يجب أن تُقرأ وتُستوعب، كما يقول جورمان بحكمته :على نحو متتالٍ وتراكمي. ولن تفي "جوجل" بهذا الاحتياج: فهي لا تُعنَ حاليًا سوى بالصفحات كما هي، وليس بالأعمال بوصفها كلاً متكاملاً.

الإشارة إلى صفحات، شيء مختلف تمامًا عن الإشارة إلى أعمال كاملة. وليس المطلوب بالطبع تقديم الكتب المتمتعة بحماية حقوق الملكية الفكرية - وهي الأكثر مطالعة - كاملة للاطلاع عليها؛ فلن يقدم سوى مقتطفات، كما ذكرت في السابق. ونقتبس هنا أيضًا من كلمات مايكل جورمان قوله : "يُقدّم كتابٌ جامعي جيد عن السجون الفرنسية في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، أكثر من مجرد معلومات. فلو تخيلنا أن مثل هذا الكتاب قد تم تحويله إلى الشكل الرقمي، وأتاحته "جوجل" على الشبكة. لم توضح لنا "جوجل" حتى الآن الأسلوب الذي سيتبعه محرك البحث، ولكن لو كان على نسق المحرك الحالي، فلو بحثت مثلاً عن: "نانت + سجون"، فسوف تخرج لك آلاف النتائج، ومن بينها فقرة أو أكثر من الكتاب الذي ذكرناه. ولو استطعت أن تصل إلى تلك الفقرة، فماذا أنت فاعل بها؟ لنفترض أن الفقرة تقول: "كان

هناك القليل من القتلة في سجون نانت سنة ..١٨٧٤". ثم ذكرت لك مصدرها. لن يفيدك ذلك في شيء. فما لم تقم بكمّ من عمليات البحث التكميلية، فلن تستطيع تكوين أي فكرة عن بقية المعطيات التي يقدمها هذا الكتاب عن الموضوع، ولن يكون "للمعلومات" التي جمعتها أي قيمة تقريبًا، إذا انتزعت من سياق الكتاب.

رهان ثقافي نعم، ولكنه أخلاقي ومدني أيضًا. سوف يكون أمناء المكتبات في مقدمة القادرين على خدمة هذه القفزة، بتذكيرهم الذي لا يفتر بأن المعرفة يجب أن تُبنى، أولاً، وفق تأمل شامل، واستيعاب كلي ورؤًى مُجَمَّعة، وليس عن طريق قوائم موسوعية. ولا ينطبق هذا على ماضي حضاراتنا فقط، ولكن على حيويتها المعاصرة أيضًا.

يمكنك أن تفهم الآن لماذا نشطتُ منذ البداية في معارضة كل من أردوا أن يروا في اقتراحاتي عداءً لا أدري عنه شيئًا لـ"جوجل". فالأمر لا يتعلق بالإنحاء باللائمة على محرك البحث هذا، ولا وضع نواياه موضع اتهام، لأنه ببساطة يعمل وفقًا لمنطقه ويعتمد في ازدهاره على الموهبة الفذة لمنشئيه. الأمر يتعلق فقط بزعزعة سلبيتنا الواضحة أمام تحدٍّ بهذا الحجم: هذا التناقض الكبير الذي يفرضه علينا الآن وهنا، هذا الاختراع الرائع.



٢

تحت خطر السوق

«تضيع الفضيلة وسط المصالح،
كما تضيع الأنهار في اليم»

La Rochefoucauld
Maximes, 171

في الصفحة الأولى من عرض "طبعة جوجل "Google Print نقرأ هذه الشهادة المُفاخِرة: "رسالة جوجل هي تنظيم معلومات العالم". قولٌ ليس بمُراءٍ بالطبع، قولٌ يستحث فينا الرغبة على التماس الرؤية عن قرب.

لم ينس أحدٌ التصريح الأخير لرئيس ومدير عام القناة الأولى في التليفزيون الفرنسي TF1، باتريك لو لاي Patrick Le Lay والدهشة التي أثارتها صراحته في قول الحقيقة، أكثر من الحقيقة نفسها: "وظيفة القناة الأولى هي مساعدة كوكا كولا، على سبيل المثال، على بيع منتجها. فحتى تصل الرسالة الإعلانية يجب أن

يكون ذهن المشاهد في متناولنا. ومهمة برامجنا هي جعله في متناولنا: أي أن تسليه وتقوده إلى الاسترخاء ليكون جاهزًا بين رسالتين. إن ما نبيعه لكوكا كولا هو وقت متاح من الذهن البشري."

لم أُذكِّر بهذا الاعتراف لتجديد استنكار جماهيري له ما يبرره، ولكن لأن مجرد الاقتراب البسيط من الشبكة يوضح الكثير من الأمور.

"اليد الخفية"

علينا أن ننظر في آثار الثقة العمياء في قوى السوق وحدها على عالم الثقافة.

ابتسمت عندما لاحظت أن أحد أعضاء الفريق الذي يدير "جوجل" يحمل اسم آدم سميث Adam Smith، وهو نفس اسم الاقتصادي الإنجليزي الشهير، واضع نظرية "اليد الخفية" في القرن الثامن عشر. ويرى آدم سميث Adam Smith، كما نعلم، أن الأفعال الأنانية للأفراد وللمشروعات كفيلة في مجموعها، بفعل كيمياء غريبة وغير متوقعة، بأن تُفضي تلقائيًّا إلى أفضل عالم ممكن. على أننا لا نشاركه هذه القناعة.

أوربا، في مجملها، لا تؤمن بتلك العقيدة. فهي تتذكر دروس شارل ديجول Charles de Gaulle عندما قال لآلان بيرفيت Alain Peyrefitte في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ : "في السوق خيرٌ؛ فهو يجبر الناس على النشاط، ويكافئ الجيد، ولكنه في الوقت نفسه يوجد ظلمًا، ويؤسس احتكارًا، ويحابي المخادع. فلا تنظرن إلى السوق بعين غافل. لا تظنه مصلحًا بذاته لكل المشاكل. السوق ليس فوق الأمة والدولة، بل الدولة والأمة هما اللذان يجب أن يعلوَا السوق".

أوربا (شأنها في ذلك شأن الدول الفقيرة) تعي جيدًا أن الولايات المتحدة لن تتورع، من أجل مصلحتها، عن ارتكاب خروقات كبيرة لمبدأ "كل شيء من أجل السوق". وهو ما تفعله لترويج بضاعتها من الطائرات عند الرغبة في بيعها. لم تولد الإنترنت من رحم رأسمالية خصبة المشارب، بل من التقاء أغراض عسكرية بالخيال "الأكاديمي". ثم جاءت، على أرض قارتنا، أعمال المركز الأوربي للأبحاث الجامعية Centre européen de recherches universitaires, CERN بقيادة البريطاني تيم برنرز- لي Tim Berners-Lee، والتي أفضت في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى إنشاء وتشغيل الشبكة العالمية World Wide Web، الشبكة المعلوماتية العالمية، والتي كانت آنذاك أبعد ما تكون عن أية أغراض تجارية آنية.

"جوجل" نفسها، والتي تبدو كما لو أن طاقة السوق المنفرد قد تجسدت فيها، ولدت سنة ١٩٩٨ في أحضان جامعة ستانفورد Stanford بكاليفورنيا، حيث كان برين Brin و بيج Page يدرسان المعلوماتية، وبدعم من الأموال الفيدرالية العامة التي قدمتها تحديدًا "المؤسسة الوطنية للعلوم" National Science Foundation و"مبادرة المكتبة الرقمية" Digital Library Initiative وقلما يُتذكر أن هذه المبادرة التي أصبحت مدرًّا للربح أقامت تطويرها على أساس دعم رأس المال المخاطر، وعلى أساس الربح الرأسمالي وحده.

يبقى أن نذكر أن الفلسفة المهيمنة لازالت فلسفة الربح القريب وحدها، والتي تهدف إلى ضمان حصول المساهمين على عائدات. ومن حسن الحظ أنها ليست فلسفتنا. فهي ليست بالفلسفة التي قد يتبناها اليسار على أية حال، ولا الجانب المخلص لتراث الجنرال ديجول De Gaulle من اليمين، والذي يرفض الليبرالية الأمريكية على نمط مدرسة شيكاجو. قد يؤيدها البعض بالتأكيد ولكنهم لحسن الحظ ليسوا أغلبية بحال من الأحوال، في فرنسا على الأقل، وربما في أوربا كلها أيضًا.

سابقات السينما، والصوتيات والمرئيات

هناك سابقتان توفران لنا الكثير من الدروس المستفادة.

لننظر أولاً في تاريخ الإذاعة بين الحربين العالميتين. كان هناك نموذجان متقابلان. في الولايات المتحدة، وفي فترة مبكرة للغاية، رُئي ترك القطاع بأسره للرأسمالية وحدها، واقتصار دور السلطات على توزيع ترددات البث. وعلى النقيض تمامًا، كان الرأي في بريطانيا العظمى أن هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) - التي أنشأتها الأمة، إن لم تكن الحكومة - هي التي يجب أن يناط بها تحديد ما يجب أن يقدم إلى المستمع من برامج، حسبما ترتئي. ومنذ الحرب العالمية الثانية، كان هناك في جهة الولايات المتحدة اهتمام شديد باستطلاعات الرأي التي بدأت تظهر وتنتشر بفضل موهبة جورج جالوب George Gallup، وفي الجهة الأخرى بريطانيا العظمى ازدراء متعالٍ لأولئك. في جهة، اليقين بأن الالتزام الديمقراطي يتمثل في إرضاء الأذواق الآنية للجمهور، كما تتبدى في لحظتها؛ وفي الجهة الأخرى الرغبة في الرهان على "المدى الطويل" بتقديم برامج لم يكن الجمهور ليعرف أنها ستروقه، بما أنه لم يكن يدري بعد أنها يمكن أن توجد. تمويل من الوجبات الإعلانية في جانب؛ ومن الأموال العامة في الجانب الآخر. على نفقة المستهلكين في جانب؛ وعلى نفقة دافعي الضرائب في الجانب الآخر.

في نفس تلك الفترة، كانت فرنسا - دون شغف مُغالٍ بعقيدة اقتصادية أو غيرها - تتلمس إقامة نظام يختلط فيه القطاع العام مع القطاع الخاص، فيجذب الأول كل شيء إلى أعلى، بينما يتميز الثاني بدينامية يلعب فيها التنافس دور المؤشر الذي يحمي الأول من أي خمول. وبعد ذلك، عندما جاء التليفزيون ليقلب عالم الصوتيات والمرئيات رأسًا على عقب، عاد هذا المبدأ للظهور منذ سنة ١٩٨٦ وظل سائدًا حتى الآن، ولكن في تذبذب.

أما بالنسبة للشبكة، فدور الدولة في الولايات المتحدة يبدو أقل شأنًا مما هو عليه بالنسبة للصوتيات والمرئيات. فبينما تتميز ترددات البث بقلتها، تغيب الندرة تمامًا عن الإنترنت، حيث تبدو قدرتها على التمدد شبه لا نهائية. وبالتالي تكتفي السلطات الحكومية بحقها المبدئي - الذي قلما تمارسه - في منع موقع ينتهك حقوق الملكية الفكرية أو يقدم معلومات للإرهابيين.

وقصة السينما بعد الحرب، تحمل الكثير من الدروس أيضًا. ففي عام ١٩٤٦ توجه ليون بلوم Léon Blum إلى واشنطن للتفاوض باسم الحكومة الفرنسية مع وزير الخارجية بيرنيز Byrnes حول الاتفاقيات الخاصة بالتمويل السخي لمشروع مارشال. وبعد ذلك بفترة قال: "أنا رجل نشأ متذوقًا للمسرح أكثر من تذوقه للسينما". وبذلك فتح الرجل الباب على مصراعيه أمام الفيلم الأمريكي الذي تلقاه الجمهور الفرنسي بشغف يساوي إحباطه منه

أثناء سنوات الاحتلال الأربع. كان الأمر يستوجب رد فعل قوي من الأوساط السينمائية - قدم جان ماريه Jean Marais ومادلين سولوني Madeleine Sologne ثنائي العودة الخالدة L'Eternel retour الشهير عرضًا في الشوارع كانوا فيه على رأس جمهور غفير - من أجل فرض حماية على الفيلم الفرنسي، ثم تشديدها، فتم تحديد عدد الأفلام الأمريكية المسموح بعرضها في العام، منذ سنة ١٩٤٨، بـ ١٢١ فيلمًا، مع إلزام صالات العرض بتقديم أفلام فرنسية لمدة خمسة أسابيع على الأقل كل ربع سنة. وأسفرت هذه الإجراءات المتشددة عن استمرار السينما الفرنسية مُجدِّدة وقوية.

وهنا مكمن أحد الاختلافات الأساسية مع الإنترنت. فنظام الحصص مستحيل، بطبيعته، مع الشبكة. ذكر لي صديق إسرائيلي مؤخرًا هذه العبارة من التلمود: "ستكون مكتبة مملوءة عن آخرها، وستتضاغط الكتب لتوجد دائمًا مكانًا للوافد الجديد؛ وذلك إلى الأبد". فيما يتعلق بأرفف الكتب التي نعرفها، قد نجادل فيها، ولكن بالنسبة للإنترنت، فلا أصدق منها. وبادئ ذي بدء، أي استراتيجية دفاعية، لن تكون في محلها. فالحقيقة أننا لم نأس لظهور الإنترنت. ولكن، بدلاً من إقامة أسوار الحماية العالية من حولنا (على مشروعيتها المحتملة في فترة معينة)، فالأفضل دائمًا القيام بالهجوم الذي يستخرج أفضل ما فينا.

فالتدابير الحمائية لم تكن لتجدي نفعًا بذاتها، في حالة السينما، لو أن الدولة لم تبتكر - في توجه أكثر إيجابية منها - نظام المساعدات الذي سمح لمخصصات من الأموال والضرائب أن تدعم السينما دون أن تكبلها. وهو نظام لولاه لقضت السينما نحبها عندنا، أو لذَوَت على نحو ما حدث لها (مؤقتًا) عند جيراننا الأوربيين.

الإعلانات تسحق

نعود الآن إلى قضيتنا المحورية: وزن الإعلانات في محرك "جوجل". علينا أن ننظر بعين فاحصة على تأثير الإعلانات على المحتوى، في حالة محرك للبحث، دافعه البحث عن الربح فقط، وبالتالي استخراج أكبر عدد ممكن من المخرجات. ولنتذكر بادئ ذي بدء أن الكتاب هو الوسيط الوحيد الذي لم يحتوِ على إعلانات أبدًا حتى الآن، وهو أمر ليس بغير ذي دلالة.

ومبدأ "جوجل" لا يتمثل في وضع أُطر إعلانية شبيهة بتلك التي تظهر في الجرائد والمجلات؛ فمستخدمي الإنترنت قلما يلقون إليها بالاً. ولكن "جوجل" اخترعت آلية مبتكرة شديدة الدهاء - وأكاد أقول : الخبث، أيضًا - أقرب ما تكون إلى "أضواء" spots المنتشرة في محطات التليفزيون الخاصة، والتي يتم تكييفها مع

بعض البرامج الأكثر جماهيرية، وبخاصة البرامج الرياضية. فـ"جوجل" تبيع للمؤسسات المهتمة وصلة إعلانية تظهر على يمين (أو أعلى) الشاشة، يعتمد اختيارها على نتيجة البحث التي تظهر على اليسار، وهنا تكون احتمالات اجتذاب تلك الوصلات لانتباه المستخدم أعلى بكثير، بما أنها موجهة، بطبيعتها، إلى مجال اهتمامه.

إنه بيع بالمزاد، للأغنياء فيه كل الفرص للمزيد من الإثراء. وتستطيع أن تجد شرحًا وافيًا لهذا الأسلوب في التجارة على صفحة http://www.google.fr/ads تحت عنوان Google AdWords.

الخطورة هنا ثلاثية. فهناك أولاً خطورة تركيز صناعي متزايد لمصلحة المؤسسات الضخمة وعلى حساب تلك التي لا تزال متواضعة ولكنها تستطيع أن تبتكر وتعد لمستقبل مختلف؛ وهو نظام مناقض لروح الشبكة التي كانت وراء النجاح الفعال للشبكة العالمية، نظام محافظ للغاية في عالم يستطيع أن يمسك بزمام حركته. ثم هناك خطورة متعلقة بكل ما يخص التجارة العالمية، وتتمثل في أن المؤسسات الأمريكية التي تبيع في مناطق بعيدة سوف تكسب الصفقات على حساب الأوربيين الأقل استعدادًا لدفع تلك التكاليف. ثم هناك أخيرًا، خطورة تتعلق بالكتب

والصور نفسها، تتمثل في شعبية ثقافية تنظم دوائر الإتاحة لمصلحة أكثر المنتجات أساسيةً وأقلها بلبلةً وأكثرها ابتذالاً.

لو طبقنا نفس هذا النظام على تحويل الأعمال الفكرية إلى الشكل الرقمي، فلنا أن نتوقع أقل ضغط للجانب التجاري في البداية. بيد أن المعلومات الحالية التي تصلنا عن "طبعة جوجل" Google Print تفسح مجالاً واسعًا للشكوك. فهي تفيد بعدم الحصول على مقابل - حتى الآن! - عن الوصلات مع مواقع المكتبات على الإنترنت (ولا حتى مع المنافس: أمازون!)، ومع منافذ البيع الشريكة على الشبكة، ومع مكتبات الاطلاع. ولكن "جوجل" لا تخفي حقيقة أن البحث عن الربح سيبقى مهيمنًا على هذا المشروع، كما هو الحال في بقية مشاريعها. ولكنهم سيغطون تكلفة التحويل إلى الشكل الرقمي عن طريق الإعلانات ذات الصلة عن مؤسسات ترغب في إظهار صورتها على الأعمال القديمة أو الحديثة الأكثر مناسبة لخدمة أغراضها. سيكون هناك ترتيب للكتب إذن، تحتل المراكز الأولى فيه، بالتأكيد، تلك التي تخدم مصلحة المعلنين بشكل أفضل، والذين سيتم ترتيبهم أيضًا حسب مبدأ البيع بالمزاد.

أتفق هنا مع الفكرة التي ظهرت منذ أمد في فرنسا، فيما يتعلق بالخطورة التي يمثلها الإعلان على التليفزيون (بالنسبة للقنوات العامة على أية حال)، وذلك في تطبيقها على الكتاب. وإن كنا

دافعنا عن تلك الفكرة، حتى الآن لحسن الحظ، فما ذاك إلا لئلا نترك الكتب "سابقة التجهيز" تسحق أدب الابتكار والبحث الذي- وإن كان يصل إلى جمهور- لا يزال محدودًا مؤقتًا، فمن شأنه أن يغذي ثراء ثقافة المستقبل. (في سياق آخر، ولكن حسب نفس المنطق، صدر قانون لانج في ٣١ يوليو / تموز ١٩٨٢ بفرض سعر ثابت للكتاب، وتحديد الحد الأقصى للخصم بـ ٥٪، بهدف حماية المكتبات الجيدة من هجمة مراكز التسوق الكبرى التي تهدف إلى ترويج بيع الناس لكتبهم المستعملة فيتساوى بذلك الغث بالسمين، ونحن نعلم أن هذا القانون نجح في مسعاه.)

يجب ألا ننخدع بوهم أن مستخدمي "جوجل" سوف يستطيعون بسهولة أن يميزوا بين المعلومات "الموضوعية "والإعلانات. ففي دراسة قام بها مؤخرًا "مشروع بو للإنترنت والحياة الأمريكية" Pew Internet & American Life Project في الولايات المتحدة، ونشرت في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٥، وشملت استطلاعًا أجري على ٢٢٠٠ من البالغين في شهري مايو- يونيه / أيار- حزيران ٢٠٠٤ أظهرت النتائج أن ٦٢٪ من مستخدمي الإنترنت الذين شملتهم الدراسة ليس لديهم أي تمييز بين المعلومات الإعلانية وغيرها، وأن ١٨٪ فقط قادرون على التمييز من أول وهلة بين البيانات المدفوعة الأجر بهدف الترويج وتلك غير المدفوعة الأجر! وهو رقم ضخم، خاصة لو قارناه برقم آخر، وهو أن

٩٢٪ من مستخدمي محركات البحث يثقون تمامًا في نتائج البحث، و ٧١٪ (مستخدمين منذ أقل من خمس سنوات) يرون أن مصدر المعلومات هذا أبعد ما يكون عن الميل والهوى.

لنتحل إذن بوضوح الرؤية، فلا ننبهر بقدرة الرأسمالية – على حيويتها – على خلق أفضل عالم. قد يقول قائل أن العقود التي أعلنت "جوجل" أنها أبرمتها مع المكتبات التي وافقت على المشاركة في المشروع يمكن أن تكون عقودًا متوازنة - بالمعنى الأوربي- فتوازن بين قطاعين، أي بين القوى الخاصة والقوى العامة، أو أنها على الأقل خالية من الغرض (لا تهدف للربح): ولو كانت تلك الجامعات متحررة إلى حد بعيد عن قبضة الدولة، فالدعم المالي الذي تقدمه الحكومة في الولايات المتحدة هو الذي يدفع المواطنين من دافعي الضرائب إلى تخويلها، على نحو ما، مهمة الحفاظ على المصلحة الجماعية بمنأى، جزئيًا، عن السوق. ونستطيع أن نقول نفس الشيء على المؤسسات الثقافية المتمتعة بقوة لا بأس بها هناك.

نعم، هذا صحيح، ولكن، لتنظر إلى الغبن الذي ينطوي عليه هذا الاتفاق. فالمكتبات تقدم بسخاء، وباسم رسالتها نحو التراث، المادة التي سيتم تحويلها إلى الشكل الرقمي والمحتوى الثقافي الذي سيتم بثه. ولكن القطاع الخاص هو الذي سيستفيد - على الرغم من مظهر المجانية الزائف - من طرح استخدام كتبه للبيع غير المباشر

عن طريق القيمة التي ستضيفها الإعلانات مع كل عملية بحث، وكذلك عن طريق تقديم الخدمة للمترددين عليها من جميع أنحاء العالم؛ وهو عائد سيعوض ما ضحت به المؤسسة مقدمًا، ويفيض بسخاء، بفضل "طبعة جوجل" Google Print، لينعكس من جديد على مجموع ما تقدمه المؤسسة. والقسم الذي لن يتم توزيعه على المساهمين من هذه الأرباح سوف يستخدم، بطبيعة الحال، بعد ذلك في زيادة حدة عدم التوازن، لصالح سطوة القطاع الخاص مع تقليص لوزن مؤسسات المصلحة العامة.

اصغوا إلي: أنا لا أرفض تعاون أطراف فاعلة مختلفة، منتمية كانت إلى هذا المجال أو ذاك. بل هذا مما أنادي به دائمًا. ولكن يجب أن يكون هناك توازن آخر تضمنه مشاركة كثرة من الفاعلين غير المهتمين بالربح المادي. ولا أنادي هنا بدولة مركزية تروم استبدال احتكار باحتكار آخر! ولكن يجب أن تتدخل السلطة العامة على مستوى أوربا، لتحمي قيمة الإبداعات الكثيرة التي يمكن أن تظهر! ولتفعلها عن طريق التنظيم، والدخول في اللعبة، على بينة من أمرها.

لو لم يحدث ذلك، فلن نجانب الصواب إن قلنا أن المصلحة العامة لن تكون وحدها المهددة، بل إن العالم بأسره، وبكل تأكيد، سوف يجد نفسه في هذا المجال، كما حدث في مجالات أخرى، في

حالة عدم اتزان لن تستفيد منها سوى القوة العظمى لحضارة مهيمنة.

٣

القـوة العظمى

«لنناضل ضد الولايات المتحدة،
بشجب أقل لأثامها في العالم،
وبسعي أكبر لامتلاك فضائلها وقدراتها»

Michel Chevalier,
Lettres sur l'Amérique du Nord, II, 34

«لـو دانت السيـادة لـلسوق، فستـديـن السيادة على السـوق للأمريكان، للشركات متعددة الجنسيات، التي لم تعد متعددتها بأكثر من تعددها في حلف شمال الأطلنطي. كل هذا مجرد غطاء للتعمية على الهيمنة الأمريكية. لو اتبعنا نظام السوق بأعين مغمضة، فسوف نسمح للأمريكان باستعمارنا. لن يكون لنا وجود، نحن الأوربيين».

كانت تلك كلمات "ديجول De Gaulle" التي أعقب بها ما ذكرته في الفصل السابق من حديثه لآلان بيرفيت Alain Peyrefitte.

الحضارة الأمريكية حضارة عظيمة، ولها مع حضارتنا وشائج عدة يطيب لنا تبجيلها. فبيننا ميراث معارك خضناها جنبًا إلى جنب، جسّدها في تكويننا لافاييت La Fayette، وروشمبو Rochambeau، وفرانكلين Franklin، وبرشنج Pershing، وأيزنهاور Eisenhower، وصولاً إلى كوسوفو وأفغانستان. ولم يحارب أي منا الآخر أبدًا.

ومع ذلك، فقد شهدنا مؤخرًا، في كل منعطف تاريخي، منذ قضية مونيكا Monica التي أضعفت بيل كلنتون Bill Clinton في قيامه بمهامه الدولية، وحتى إعادة انتخاب جورج بوش الابن George W. Bush، تلك الاختلافات العميقة في مشاعرنا الجماعية. ولنذكر، بشكل شبه عشوائي، عقوبة الإعدام، والمليوني محتجز في السجون، والعلاقة بين الدين والديمقراطية، ودور الأموال في الانتخابات، ورفض بروتوكول كيوتو حول انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ورفض المحكمة الجنائية الدولية المختصة بالمحاكمة على الجرائم ضد الإنسانية...

يتعلق الأمر هنا، بالتأكيد، بمكانة أوربا في العالم؛ وكذلك بمكانة كل الآخرين. ولو لم نتحرك نحن، فلن يفوت القوى العظمى الأخرى المهيمنة على مناطق أخرى في العالم أن تقوم هي بالتحرك، بكل تأكيد.

مسؤوليتنا في الواقع مسؤولية أوربا، فاتحادنا يؤكد بثقة افتخاره بالاختلاف وبأنه يحمل رسالة أخرى لبقية البشر. وليس في ذلك تعالٍ، ولكنها تعلم - ولا تشك فرنسا في ذلك - إن العالم سوف يكون أفضل حالاً لو أثبتت أوربا حضورًا فعالاً لحكمتها وللجانب الذي تجسده وتروج له من الحضارة.

هذا ليس كل شيء. فإن كان امتداح تعددية الأطراف مما يروق لنا، فعلينا أن نأخذ في الاعتبار إذن، طموحات مناطق العالم الأخرى أيضًا، ونفكر في سبل تعاوننا معها. فبدون ذلك، فلن تدين السيطرة لكيان مساوٍ للأمم المتحدة أو اليونسكو (أتحدث هنا رمزيًّا)، كما حدث إبان غزو العراق، ولكن ستكون الهيمنة لكيان كالبيت الأبيض والبنتاجون، أو على الأقل صندوق النقد والبنك الدوليين، الواقعان تحت الهيمنة الأمريكية.

وقد لاحظت أن البعض، من أمثال جاك أتالي Jacques Attali في مقال أخير له، يسخرون من هذا القلق الذي ينم - كما يرون - عن "رؤية ريفية ضيقة" لن تستطيع قبول "التسارع الهائل الجاري حاليًا للعولمة" (الإكسبريس L'Express، ١٤ مارس / آذار ٢٠٠٥). تنازل غريب وتجاهل غريب لهذه الحقيقة المتمثلة في أن هذه الحركة الكبيرة تدعو، وتستثير، وتتطلب، الحفاظ والغيرة على الاختلافات، حتى تتوفر الخصوبة لانتشار الثقافات والمعارف.

الهند، والصين، والعالم العربي، وإفريقيا

لا يجب أن نتشكك في أن الهند والصين سوف يأتي رد فعلهم في فترة مبكرة، وبحيوية قائمة على طموحاتهم التي انتعشت مؤخرًا. فنحن نعلم أن الدولتين قد أقامتا بالفعل برنامج لتحويل مليون عمل إلى الشكل الرقمي "مشروع المليون كتاب"، أتيح منها حتى اليوم ٥٠٠٠٠ عمل على الإنترنت بالفعل. ويشارك في المشروع، في الدولتين، وزارات ومعاهد بحثية وجامعات. وهناك نحو عشرين مركزاً لتحويل الكتب إلى الشكل الرقمي، تعمل بالفعل في الهند لتحويل الأعمال التي نشرت بإحدى عشرة لغة من لغات الهند الرسمية، البالغ عددها ثماني عشرة لغة. أما في الصين، فتلعب الحكومة دورًا أكثر نشاطًا في هذا المجال، إذ ترى فيه وسيلة لتطوير القفزة الثقافية، وكذلك وسيلة لتدعيم الرقابة التي لازالت شديدة، والمفروضة على ١٠٪ على الأقل من المواقع، وبالذات تلك التي تتحدث عن الديمقراطية، أو تايوان، أو التبت. ولا تشارك في هذا الموضوع الضخم مؤسسات من الدول النامية من خارج الصين والهند إلا مكتبة الإسكندرية.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن هذا البرنامج قد وجد دعمًا ماليًّا قويًّا من العديد من المؤسسات الأمريكية، من بينها أرشيف الإنترنت، ومكتبات "كارنيجي ميلون" Carnegie Mellon Libraries، والتي تقدم لهم أيضًا المشورة التقنية. وهذا تحديدًا نموذج للمؤسسات

التي لا تبحث عن الربح، على عكس "جوجل". (تدين المكتبة الوطنية الفرنسية لميلون Mellon بالمساهمة التي مكنتها من التحويل الرقمي لأرشيف "دونهوانج" Dunhuang، هذا الموقع الذي كان متلقى طرق على طريق الحرير، والذي كان قد استكشفه عالم الصينيات الفرنسي الكبير بول بيليو .Paul Pelliot ولكن، هل تقدم هذه المساعدة دون أدنى استفادة؟ يجب النظر في ذلك؛ ولكن، على الأقل، يظل اختيار الأعمال التي سيتم تحويلها إلى الشكل الرقمي – في حدود معلوماتنا – في يد الدول المعنية، ويظل طرح الأعمال على الشبكة خاليًا من أي دعم إعلاني يلقي بثقله على ترتيب ما يقدم من أعمال.

ليس بالمستغرب هذا الالتزام من جانب الدولتين الأكثر سكانًا في العالم بعدم السماح باستلاب تراثيهما. فتفوقهما المتزايد في التكنولوجيات الجديدة وانخفاض أجور الأيدي العاملة لديهما كانا من أثمن نقاط قوتهما التي مكنتهما من الاندفاع بقوة في تلك المغامرة، دون وجل. وفي القريب العاجل سوف تصبحان، بلا أي شك، رائدتين في التحويل الرقمي. والواقع، أنهما ربما يكونا قد وصلا إلى تلك المرتبة بالفعل.

فكيف لنا أن نشك إذن في أنهما قادرتان في هذا الصدد – بلغاتهما التي يتحدثها الملايين في مساحات إقليمية محدودة، وبثراء ثقافاتهما التقليدية المنطوقة والمكتوبة - على أن تصبحا

حليفتين لنا ضد عولمةٍ تخدم فظاظة صبغ العالم بصبغة واحدة، بدلاً من التحلي بالخصوبة؟

ولننظر إلى العالم العربي المطعون في كرامته. عندما وصلت القوات الأمريكية إلى بغداد، فضلت أن تحمي وزارة البترول على أن تحمي المنشآت الثقافية. لم يخطئ زملاؤنا الأكاديميون الأمريكان المتخصصون في المنطقة عندما أصدروا تحذيراتهم المتكررة قبل الهجوم. فقد حل الدمار والنهب بمئات الآلاف من الأعمال الفنية والكتب القيمة. يجب أن نأمل أولاً، ثم نترقب ذلك اليوم الذي سيأتي فنرى فيه جهدًا هائلاً يُنظم للتحويل الرقمي، لمصلحة العالم العربي، وكذلك الفارسي والتركي، في جوٍّ يضمن لمسؤوليه السيطرة الكاملة على الاختيارات والمادة المعروضة.

وأنوه في هذا المقام إلى أنني أَشرُف منذ عامين بعضوية مجلس إدارة مكتبة الإسكندرية الجديدة ذات المكانة السامية، وإني لأحيي رغبة مديرها، إسماعيل سراج الدين، في جعلها تجسيدًا ومحورًا للفكر العربي الإسلامي المتسق مع فكر التنوير. وقُدِّر لمجموعات المكتبة من الكتب أن تبقى لفترة من الزمن محدودة في عددها، لأسباب مالية. لذلك ذهبت حكمة الرجل به إلى الرغبة في الاعتماد على آفاق العالم التخيلي الرقمي. ولنا أن نتصوره في المستقبل رائدًا في هذا المجال، بشرط أن تُضمن له كل إمكانيات

إدارة اللعبة، والتي بدونها ستلقى مقاومته لقوى الظلام التي تعمل ضده عنتًا شديدًا.

وعلى نطاق أوسع، علينا أن نفكر أيضًا في كل الدول الفقيرة والمتخلفة، وأن نخص بالتفكير أفريقيا. علينا مسؤولية في هذا المجال، كما في مجالات أخرى، تجاه تلك الدول. ولنحذر من وهم الشفافية المطلقة التي تخلق مساواة مثالية في الفرص بين الأفراد والشعوب. فلا يصدق ذلك إلا فاسد العقل. فكما يحق لنا الحديث عن فجوة اجتماعية في فرنسا - تقليصها أصعب بالتأكيد من الحديث عنها - يحق لنا أيضًا أن نتوجس من فجوة رقمية تفرض نفسها على الكوكب. وهي جغرافية على مستوى العالم، على حساب دول الجنوب؛ واجتماعية عندنا، على حساب الفئات الأكثر فقرًا.

ويتمثل التحدي، بالطبع، في إتاحة المواد والنوعية الجيدة من الاتصالات، وكذلك تدريب الجمهور المحتمل، حتى يستطيع أن يتأقلم مع ما سيقدم له، من حيث اللغة والأسلوب على حد سواء. والكرم الحقيقي، في نهاية الأمر، سيتمثل في تقديم وسائل التحويل الرقمي لتلك الشعوب المحرومة حتى تستطيع أن تحول تراثها المكتوب إلى الشكل الرقمي، وفقًا لاختياراتها الخاصة وتنظيمها الخاص - ودون تمييز حصري لمصلحة مؤسسة التحويل الرقمي هذه أو تلك.

أوروبا وشجاعة أن نصبح شيئًا آخر

استمعت مؤخرًا إلى خطاب كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة، في القاعة الكبرى لمعهد العلوم السياسية بباريس، في ٨ فبراير/ شباط ٢٠٠٥م. وقد دخلت القاعة مبتسمة يملؤها تصميمٌ على حملنا على نسيان العبارات اللاذعة التي كانت قد قالتها في حقنا في السابق، وعلى استمالة فرنسا وأوربا، نظرًا لحاجة حكومتها إليهما. ولمست فيمن حولي من حضور ميلاً إلى الاستسلام لتعزية النفس وتصديق أننا محبوبون مرة أخرى. وبعيدًا عن المشاعر الطيبة التي حاول بوش ورفاقه أن يضعوا بها حدًّا "للنقد الفرنسي اللاذع" ومحاولتهم التخفيف من انتقادهم الشديد لـ "أوربا العجوز"، كانت المشاعر والنوايا الحقيقية ملحوظة بجلاء. ولوَّح بالحرية بوصفها مبعث كل سعادة وضمان كل اتزان. وقد خبرنا ثمن الحرية على أرض فرنسا منذ زمن بعيد. ولكن احتفاء كوندوليزا رايس Condoleezza Rice بها كان يدور في فلك التجريد، بمنأًى عن المصالح الاقتصادية، والقوى الاجتماعية، والأصالة الثقافية.

وتدبرت كلمة "ليبرالي" التي لا تحمل نفس المعنى في كل اللغات. فلو كانت تؤدي بنا في أوربا إلى الجناح الأكثر يمينية في اليمين، على عكس ما توحي به على الجانب الآخر من الأطلنطي، فما ذاك إلا لأننا، عندنا، نرى أن كل الحريات التي لا تحدها قوانين

تروضها يمكن بسهولة أن تنفلت فجورًا؛ ولأننا نرى أيضًا أن قوًى أخرى يجب أن تفرض نفسها على اللعبة، ونقصد بها دولة القانون التي تتدخل بوصفها المنظم والفاعل، تحديدًا من أجل خدمة قوًى ثقافية لم تكن لتزدهر بدون دعم الدولة وضمانها.

ولم يغب عنا بعد ذلك النجاح العبثي - وله دلالته - الذي حققته طروحات فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama في الولايات المتحدة، بعيد انهيار سور برلين، والقائلة بـ"نهاية التاريخ". فقد أدت به هيجيلية مبتسرة إلى أن يعلن دون خجل أنه لم يعد هناك من يستطيع أن يقف في وجه الانتصار العالمي للنموذج الأمريكي: هراء وغطرسة.

هذا هو عمق المشهد الذي ظهرت عليه تساؤلاتنا تلقائيًّا عندما ظهرت "جوجل" على كوكبنا بإعلانها. التساؤل حول هذا الإعلان مشروعٌ وملح لأنه يضرب بجذوره في الرأسمالية الأمريكية بأسلوب عمله هذا، وفي المجتمع الأمريكي كما يرى نفسه.

نحن نحب هذا البلد من أجل كل القيم التي يشترك فيها معنا، وحتى من أجل الاختلافات التي تثير منا الانتباه، وتثير فينا الخيال. ولكننا، بالقدر نفسه، لا نريد أن تتكرس - بفعل هيمنتها وفي غياب تدخل مفتوح من قبل الجمهور - سيطرتها على فكر العالم، لمصلحتها بالطبع.

أعي جيدًا ما يقال لنا كثيرًا: "وماذا في ذلك؟ في كل المجالات، أوربا هى التي أخصبت أمريكا التي كان دورها تجميع المواهب المتعددة، والعبقريات في بعض الأحيان. إن نجاحها في حقيقته نجاحكم أنتم، فمم تشتكون إذن وم تقلقون؟". وقد تحدث ديجول De Gaulle بارتياح عن "أمريكا ابنة أوربا". ولا يستطيع عاقل أن ينكر ذلك. ولكن، لا يستطيع أحد أن ينكر أيضًا أن نفس تلك المساهمات أنتجت حضارة أخرى في تلك البوتقة الهائلة، ناهيك بالطبع عن التيارات التي تدفقت على الولايات المتحدة من بقاع أخرى من العالم، وعن أن حركة الزمن أوجدت فيها تأثيرات قوية أتتها من مناطق أخرى.

كان شغل كوندوليزا رايس Condoleezza Rice الشاغل عند زيارتها لمعهد الدراسات السياسية أن تستميلنا، فما كان منها إلا أن تحدثت بحب عن زيارتها لباريس في أعقاب زيارة الرئيس بوش الأب Bush ، في ١٤ يوليو / تموز ١٩٨٩. وحمل حديثها مسحة من الاعتراف الواجب بالتقارب بين الثورتين الكبيرتين، ثورتهم وثورتنا. ولكني عندما سمعتها دارت بخلدي بعض مشاهد الممثل الكوميدي بوب هوب Bob Hope التي كان يسجلها آنذاك على مسرح الشانزليزيه Champs-Elysées لحساب التليفزيون الأمريكي، وكانت عبارة عن مجموعة من الاسكتشات المتعلقة بسنوات الثورة الفرنسية التي كنا نحيي ذكراها آنذاك، والتي

انطوت سوقيتها البادية على أكثر العبارات فظاظة وابتذالاً: على هذا النحو تقدم تلك الفترة من تاريخنا الفرنسي إلى الشريحة الشعبية الكبيرة في الولايات المتحدة. وتذكرت أيضًا أن كتاب سيمون شاما Simon Schama: "المواطنون" *Citizens*، والذي حقق مبيعات ضخمة على الجانب الآخر من الأطلنطي، كان يؤيد بشكل مهين عقيدة مناهضي الثورة العدائية وغير المقدرة للجوانب المضيئة في دستورنا، حتى أن أحدًا من ناشرينا لم يجرؤ على نشر ترجمة لهذا الكتاب.

آمل أن يلجأ أولادنا، عند رغبتهم في استكشاف تلك الفترة، إلى كتاب "ثلاثة وتسعين" *Quatre-vingt-treize* لفيكتور هوجو، أو "التاريخ الاشتراكي للثورة" *L'Histoire socialiste de la Révolution* لجان جوريه Jean Jaurès، كما يلجأون إلى "قصة مدينتين" *The Tale of Two Cities* لتشارلز ديكنز Charles Dickens، على شدة عدائها، أو إلى "اللُبَّينة الحمراء" *Mouron rouge* للبارونة أوركزي Orczy، والتي طالعتها في طفولتي في "المجموعة البيضاء" من "منشورات نلسون" (ولكن لم يصبني منها سوء لحسن الحظ، حيث كنت محصنًا): حيث نرى فيها، على نحو يثير الغثيان، أولئك الأرستقراطيين البريطانيين وهم ينتزعون أرواح أقرانهم الفرنسيين دون هوادة بأيدي إرهابيين أفظاظ دامية.

سيقال لي ولكن "الرعب" كان قائمًا. وأنا لا أسعى لإخفائه عن أحد، ولكن لمجرد إيضاح تعقيد دوافعه وكذلك الجانب المضيء من الثورة، حتى ترميدور Thermidor، وما فعله بعد ذلك الذين أسقطوا لجنة صياغة الدستور إبان الثورة الفرنسية.

سيقال لي أيضًا أن "جوجل" لن تفرض رقابة على أعمال فيكتور هوجو Victor Hugo وجان جوريه Jean Jaurès لأنها من بين مقتنيات المكتبات الأمريكية التي سوف يتم تحويلها إلى الشكل الرقمي. وأنا مقتنع بذلك تمامًا، ولكنى أراهن أن رأس القائمة سوف تحتلها، في "طبعة جوجل Google Print" - وبشكل تلقائي غير منحاز، الكثير من الأعمال الأخرى.

لا أطمح بالطبع أن يقدم بنفس الطريقة تاريخ حكومة باريس إبان الثورة la Commune، أو انفصال الكنيسة عن الدولة، أو فرنسا الحرة أو حتى الحديث عن الاستعمار الفرنسي. وأراهن أيضًا أن كل دولة من دولنا الأوربية تستطيع أن تقدم نماذج مشابهة، كل في حالته، وكذلك أيضًا الديمقراطيات الشعبية القديمة التي انضمت إلينا في الاتحاد الأوربي. نفس هذا التوجه يصح أيضًا، في الاتجاه المعاكس، أي فيما يتعلق بتاريخ الولايات المتحدة: أزمة كوبا، أو الانقلاب ضد أليندي Allende، أو حتى ١١ سبتمبر/أيلول وما تبعها، لا يجب أن نراها من بعيد فقط.

هذا الرهان يهم أيضًا بقية بقاع العالم، وربما بدرجة أكبر. فلو كان لنا بعض الحماية، فيما يخصنا، بفضل حاجز اللغة الذي سيبقى على الكتب الأوربية في ترتيب بعيد عن المواقع الدنيا في القوائم، فلن يحدث نفس الشيء لكل الدول التى تقع خارج قارتينا. فسوف تعالج تلك الدول التاريخ بشكل غير متوازن، بالتأكيد، على حساب رؤيتنا، وهو ما سيؤثر بدوره على مسار تاريخ العالم، حيث سيكون لوجهة النظر المعروضة تأثيرها العميق.

ولننظر إلى مجال بالغ الأهمية في الوقت الراهن. نحن نعلم أن القانون الأنجلو - ساكسوني يتنافس مع القانون اللاتيني في التشريعات الدولية وكذلك في تشريعات الدول الجديدة. ولا آمل بالطبع أن تولي "جوجل" الأول مكانة متقدمة بشكل مبالغ فيه، عن طريق الترتيب الذي تتكون عليه قوائمها. لقد استطعنا أن ننشئ أكبر قاعدة بيانات قانونية مجانية في العالم، مع "ليجيفرانس" Légifrance، وذلك بفضل مبادرة جون-نويل ترون Jean-Noël Tronc عندما كان مع ليونيل جوسبان Lionel Jospin في ماتينيون Matignon، وكان مسؤولاً عن ملف التكنولوجيات الجديدة. فما الفائدة - على المستوى الدولي - لو أن طريقة عمل "جوجل" أزاحت البيانات بعيدًا عن المراتب الأولى؟

هذا بالإضافة إلى أننا يجب ألا ننسى، في هذا المقام، قضية هيمنة اللغة الإنجليزية. فالقبول، بواقعية، بأن سهولة اللغة تساعد

على التحدث بها على مستوى العالم، كما كان حال اليونانية المبسطة في حوض البحر الأبيض المتوسط في العصر الهلّينستي، شيء؛ وإيلاؤها قيمة تصل إلى حد الثمالة في استخدامها في مجالات الثقافة والفكر، شيء آخر. سوف تُحَول الكثير من الكتب التي وضعت في لغات أخرى إلى الشكل الرقمي بالتأكيد، ولكننا سوف نرى على رأس القائمة تفضيلاً طبيعيًا، وربما بحسن نية، وبالتأكيد بمنتهى الرضا، للغة الإنجليزية- الأمريكية. ونشير هنا إلى أن "جوجل" سوف تفكر في فكرة إيجاد نظام ترجمة أوتوماتيكي. وسوف يكون من المهم النظر في أسلوب عمل هذا النظام، وفي أي اتجاه سوف يبدأ، ولمصلحة أي لغة.

في انتظار ذلك، سوف نلتهم (مبتسمين) طبقًا من المشهيات تقدمه لنا عملية كتلك، وهي النسخة الفرنسية من "كيفية استخدام طبعة جوجل Google Print"، والتي تستقبلك في موقعها بالعبارات التالية: "قم فقط ببحث عادي على "جوجل". وعندما نجد كتابًا يوافق محتواه حدود بحثك، سوف نضيف وصلة له في نتائج بحثك [...] تستطيع الاطلاع على كامل محتوى الكتب المطروحة في النطاق العام، أما بالنسبة للكتب المتمتعة بحماية حقوق الملكية الفكرية، فبإمكانك الاطلاع على بعض صفحاتها فقط، وفي بعض الحالات على البيانات الجغرافية للعنوان، ومقتطفات صغيرة من الكتاب (كذا)".

أي مقدمة سفينة؟

هذا بالتأكيد مكمن الخطورة الكبرى: ترتيب الأعمال التي سوف تعرضها "طبعة جوجل Google Print" وفقًا لأسلوب عمل محرك البحث، أي أسلوب اختيار الأعمال.

فكما تنجذب برادة الحديد للمغناطيس، ينجذب التركيز تلقائيًا إلى "المعروف مسبقًا والراسخ" عن طريق تحكم أوتوماتيكي. فالترتيب - وعلى عكس ما يُعتقد عادة من أن عدد مرات البحث سوف يمثل نوعًا من الاستفتاء الدائم الذي يتسبب في إعادة النظر في ترتيب القائمة باستمرار، كما يحدث بانتظام في قائمة "فورتشن Fortune" التي يتغير فيها دائمًا ترتيب أكبر الثروات في العالم - أكثر تعقيدًا، ويتسم ببراعة أسهمت كثيرًا في نجاح "جوجل" المدوي، ولكنه يؤدي إلى نتائج مشابهة.

فهذا الترتيب يتم وفق حساب خوارزمي calcul algorithmique، وهو مصطلح متخصص يعني، كما جاء في قاموس روبير Robert : "مجموعة من قواعد العمليات المتعلقة بتسلسل ضروري" بعبارة أخرى، وبتعبير يفهمه الشخص العادي، هي عملية مؤتمتة ترتب من خلالها الصفحات في قائمة النتائج. على أي مبدأ تقوم تلك العملية؟ يبقى ذلك جزء من سر الصنعة المشمول بالحماية التامة، كما هو الحال في المكون الأساسي في

الكوكا كولا على سبيل المثال. ولكننا نعلم أن هذا الترتيب يتحدد، عند "جوجل" بناءً على عدة عوامل، من أهمها عدد الوصلات التي تتمتع بها كل صفحة على مستوى الشبكة، وتزداد أهمية الصفحة كلما ازداد الربط بها وكذلك كلما ربطت هي مع صفحات أخرى - وهناك المليارات منها. ويبدو أن هناك عامل مكمل أيضًا، ويتمثل في عدد مرات ورود مصطلح البحث في الصفحة.

صديق جامعي أمريكي لفت انتباهي مؤخرًا إلى أنه لو أراد أن يبحث عن إحدى دعابات "كوليت Colette" حول جان-سباستيان باخ Jean-Sébastien Bach فيكفي أن يكتب في حقل البحث في جوجل "colette bach"، فيخرج له ما أراد. سؤال سهل. وأضاف صديقي: "ولكن لو أردت أن أفهم قضية صعبة، مثل "هل تعلي المقرطة من شأن المساواة؟"، فستخرج لي مئات الآلاف من الصفحات التي عليّ أن أطالعها. وهنا تحديدًا يصبح فهم المعايير التي يستند إليها الترتيب أمرًا ضروريًا. فمجرد ترتيب "جوجل" للنتائج وفقًا لمعيار كثرة ورود مصطلح البحث وكثافة الوصلات سوف يؤدي إلى تمتع الصفحات الأكثر تفضيلاً من جانب محرك البحث باطلاع أكبر من جانب المستخدمين، ونستطيع أن نؤكد أن الصفحات التي حظيت بالأولوية سوف تزداد أولويتها أكثر فأكثر، بفضل مبدأ "لا تُقرض سوى الثري". وبالتالي

سوف يميل مركز ثقل الشبكة، كما حددته "جوجل"، لأن يقع في منطقة منها تزداد تقلصًا على الدوام!

هكذا يجرى طبخ هذا الكل الضخم باستمرار في مرجل كوكبي هائل. "رقصة جوجل" هذه التي تُعاد مرة كل شهر على الأقل، تقتضي قدرة حسابية متزايدة العِظَم، وبالتالي، استثمارات أضخم فأضخم. نحن أمام منطق رأسمالي كلاسيكي: المال ينجذب إلى المال.

نستطيع أن نرى بسهولة أن هذا النظام، وعلى نحو أكثر حنكة من مجرد حساب عدد مرات ورود كلمة البحث في الصفحة (والذي يمكن الغش فيه بسهولة)، نظام ينجذب فيه النجاح إلى النجاح، على حساب القادمين الجدد، والأقليات، والمهمشين: ولن يكون بدون أضرار كبيرة على توازن ودينامية الثقافات المختلفة على ظهر الكوكب، لو لم تتدخل قوًى أخرى تنأى بنفسها عن أغراض السوق.

كذلك يجب ألا نغفل عاملاً آخر له تأثير كبير، حتى بفرض أن الخوارزم المستخدم لم ينطوِ على معيار زمني يولي أفضلية للصفحات الأحدث (لا نستطيع بسهولة أن نحدد التاريخ حيث إن القائمة التي تظهر على يسار الشاشة لا تقدم تاريخ تحديث الصفحة)، فهناك تفضيل يولَى حاليًا بالفعل للبيانات الأحدث، بما

أنها هي التي تتمتع بوصلات أكثر. هل هناك خصوبة في تحديث البيانات هذه؟ ربما، في بعض الأحيان، ولكن النتيجة ستميل أيضًا إلى تقليص عمق مجال النتائج، وتجاهل الاستمرارية، وهو ما يهدم بالتأكيد أي ثقافة.

لا أنفي بالطبع أن بعض المواقع الأوربية على الشبكة يمكن أن تحظى بمرتبة متقدمة في هذا الترتيب. فعلى سبيل المثال، عندما يقوم "مركز المستشفيات الجامعية في روان Centre hospitalo-universitaire de Rouen بإعداد وفهرسة وتصنيف مختلف البيانات الصحية على حسب نوعيتها، ويشير إلى المواقع الطبية الأخرى ويقدم وصلات لها، يصبح بذلك نقطة مرور إجبارية، على الأقل بالنسبة لأوربا، ويضمن لنفسه مكانة متميزة في الترتيب يصعب إبعاده عنها. ولكن هذا لا يمنع من أن آلية عمل محرك البحث في مجملها تجعل من الحالات المشابهة نُدرة.

ولو دعت الحاجة، فيجب وضع خوارزم أوربي، على أن يكون فعالاً، ومتاحًا للجميع، حتى يتسنى استخدامه بتمكن، وكذلك نقده، وقيام من أراد بإدخال تحسينات عليه (نحن نعلم أن الولايات المتحدة ترغب في إخضاع الخوارزمات لتسجيل براءات الاختراع، وقد كان ميشيل روكار محقًا في المعركة التي قادها في بروكسل ضد هذا التوجه). وليس ذلك بالوقف على القطاع العام بالضرورة، فالمؤسسات الخاصة تقدم بالفعل حلولاً تنافسية (من السوابق

الملحوظة في هذا المجال، نظام تشغيل لينكس، المنافس الحقيقي الوحيد لنظام وندوز Windows من مايكروسوفت Microsoft)، ولكن يظل على الدولة أن تستحث تلك الجهود. ومن الضروري أن يجتمع التصميم، عندنا وفي بقاع أخرى، على إيلاء قيمة عالية لفائدة تنوع المبادرات الفردية في بناء تلك الاستراتيجية بهدف إيجاد معرفة مشتركة في أوربا.



٤

قيود رد الفعل

«العالم مليءٌ بأصواتٍ فقدت الوجوه
تجوبه ليل نهار بحثاً عن وجه»

Jules Supervielle
Les Amis inconnues

حتى نستطيع أن نرد - بهدوء! - على هذا التحدي الهائل، علينا أن نلجأ إلى الحرية. ولكن ليست أية حرية، ليست حرية الثعلب الحر في حظيرة الدجاج (صورة مستهلكة نوعًا ما، ولكني لا أجد أصدق منها تعبيرًا)، وليست الحرية التي تحدث عنها كليمنصو Clemenceau ليسخر من الليبراليين المتحمسين في زمنه، حرية المعاقين وهم يتنافسون مع أصحاب الدم النقي على "الجائزة الكبرى: حظ سعيد وليفز الأفضل!"

إنها، على سبيل المثال، حرية الكُتَّاب - والتي نعلم جيدًا أن آلية السوق وحدها لا تكفلها - الذين تُطبع نسخ قليلة من

أعمالهم، والناشرين ذوي الميزانيات الصغيرة، والثقافات التي ينتمي إليها أعداد قليلة من السكان بلغاتها النادرة. وأوربا كانت غنية بكل هؤلاء بالأمس، وستبقى كذلك اليوم وغدًا. ينطبق نفس الأمر على كل الحساسيات المهمشة وثقافات الأقليات في العالم الأنجلو - ساكسوني نفسه أيضًا.

والحديث هنا عن الرقابة المحتملة أيضًا. وهو رهان سياسي مهم بالنسبة لأوربا. لقد أعطت "جوجل" لنفسها، منذ الآن، الحق في منع أي موقع ترى أنه لا يحترم هذا الشرط أو ذاك من شروط الاستخدام، ويبقى هذا الموقع معروفًا لجوجل، ولكن لا يراه محرك البحث. يحق لنا أن نتوقع، عند هذا المنعطف الدولي أو ذاك، أن يُمارس نفس الحق بدافع وطنية أمريكية متزيِّدة، فتُفرض رقابة من أجل استبعاد بعض المحتويات أو الكتب، والمعاقبة عليها، إن بدت على غير هوى "التيار العام" على الجانب الآخر من الأطلنطي.

التعاونيات: القوة والحدود

كيف نتصرف؟ في قلب التفكير الذي يجب أن يسبق التحرك، هناك حقيقة تفرض نفسها، وتتمثل في الاعتراف بالحاجة الماسة لوجود جهود أوربية قوية للتحويل إلى الشكل الرقمي. والأمر يتعلق هنا بالثقافة، وهي في هذا المستوى ترقى إلى السياسة

بالتأكيد. فكيف يمكن إذن ضمان تحقيق هذه الوثبة؟ وكيف يمكن القيام بهذه الجهود؟

عادة ما نحلم - بما أننا في عالم الشبكات اللا مركزية - إلى ما لا نهاية بجهود بطيئة من عددٍ لا يحصى من الأطراف المتطوعة بجهودها.

عندما كنت أقوم بتوضيح الخطوط العريضة للطروحات التي أدافع عنها على صفحات هذا الكتاب، على قناة فرانس إنترFrance Inter في ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٥، اتصل بي مستمع موضحًا أن هناك فائدة كبرى ستعود على الجميع لو تم تنسيق الجهود بين عدد ضخم من مستخدمي الإنترنت في هذا الصدد؛ ثم تلقيت بعدها الكثير من رسائل البريد الإلكتروني التي ترى نفس التوجه. تحرك جماعي - من تلك التحركات التي تتيحها الإنترنت – في شكل شبكة؛ ألا يسمح ذلك بالقيام بجهد جماعي رائع في أوربا وخارجها، تتولى تنسيقه جهة عامة؟ وتتمثل الفكرة في حشد محبي الكتب في حملة بعنوان "انقذ كتابًا Save a book"، حيث يساهم كل مشارك بإنقاذ كتاب على وشك أن يفنى بفعل الزمن، أو تهالكت أوراقه أو غلافه؛ إذ سيقوم كل مشارك بإجراء "مسح ضوئي" لأحد الأعمال مساهمة منه في سعادة الجميع.

يجب ألا نزدري تلك الفكرة. فهي فكرة متقدمة تقوم بها عقول رائعة، مستندة إلى طاقات خيرة، في خدمة مبادرات سخية.

يطل علينا في هذا المقام مشروع جوتنبرج (www.gutenberg.org) كمشروع نموذجي يستحق التوقف عنده. وذلك أنه مشروع أمريكي الأصل يتقي أي ميل للتبسيط أمام تنوع الأشكال الهائل الذي يمكن أن تتخذه حيوية الولايات المتحدة؛ ثم إن قدمه ونتائجه تفرضه كقصة نجاح شديدة الجاذبية.

يقف وراء هذا المشروع مايكل هارت Michael Hart، هذا الرجل الذي يحمل بين جنباته شخصية صاحب الرسالة والبراجماتي في آن واحد، شديد الحماس في عمله الدءوب، منكر ذاته في خدمة رؤية تربوية أخلاقية للعالم، بحيث يذكرنا بـ بيير لاروس Pierre Larousse في القرن التاسع عشر عندما وضع قاموسه العالمي الرائع "Dictionnaire Universel". في يوليو / تموز ١٩٧١ أعلن هارت Hart عن خطة تهدف إلى النشر الإلكتروني المجاني لأكبر عدد ممكن من الأعمال المتاحة للاطلاع العام [غير المتمتعة بحقوق الملكية الفكرية]. وهكذا ولدت أول مكتبة رقمية، حظيت بشهرتها الحقيقية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، عندما بدأ الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت. تقوم الفكرة على تنسيق العمل بين مئات المتطوعين من جميع أنحاء العالم، حيث يقوم كل منهم بإجراء "مسح ضوئي" للكتب واحدًا تلو الآخر ثم إدخال التصويبات على النصوص، بينما يقوم آخرون بالمراجعة بعد ذلك. أما الكتب القديمة التي يصعب إجراء مسح

ضوئي لها، فيمكن إدخالها عن طريق لوحة المفاتيح على جهاز الكمبيوتر. وهكذا أصبحت هناك مجموعة مكونة من ١٥٠٠٠ عمل متاحة اليوم (منها ما يقرب من المائتين بالفرنسية) يستطيع المرء تحميلها على جهازه الخاص مجانًا.

استثار مشروع جوتنبرج Gütenberg منافسين آخرين. ففي فرنسا، نستطيع أن نذكر على سبيل المثال، جمعية هواة الكتب العالمية النادرة، وموقعها من بين المواقع التي يستضيفها "الكونسرفتوار الوطني للفنون والحرف" Conservatoire nationale des arts et métiers؛ ومشروع "منستريل" Ménestrel الذي أنشئ موقعه سنة ١٩٩٨ ويقدم، كما يوحي اسمه، نصوص العصور الوسطى؛ وكذلك "مكتبة ليزيو الإلكترونية" Bibliothèque électronique de Lisieux ذات المجموعة الغنية.

ويبدو هذا المبدأ مثمرًا في العلوم التي يقال لها "علوم بحتة" على وجه الخصوص. فقد أرسل لي صحفي من كيبك، بعد أن قرأ مقالي في جريدة "لوموند" Le Monde، ليعلمني بمشروع "سيتي" SETI، حيث قال عنه: "إنه مشروع يقوم به علماء أمريكيون لإجراء دراسة منظمة لكل ترددات الأثير في جزء مرئي من السماء، بحثًا عن إشارات محتملة من كائنات أخرى في الكون. ونظرًا لجسامة المهمة واستحالة العثور على مادة تكفي

لتحقيق هدفهم، قاموا بإنشاء برنامج صغير، يوضح على جهاز الكمبيوتر للمتخصصين في جميع أنحاء العالم، فيسمح لكل منهم بالمشاركة، وفقًا لسرعته والأدوات المتاحة له، في هذا الكم الهائل من الحسابات. ويقول القائمون على هذا المشروع أنه يعمل بكفاءة عالية، بل إنه امتد إلى مجالات أخرى من البحث"... وهو أمر ثابت بالفعل، حيث إن هذا الأسلوب اتبعه معمل جينيتون Généthon لإجراء مقارنة بين كل البروتينات المعروفة في بداية سنة ٢٠٠٢م، من أجل مكافحة الأمراض الجينية، واستخدم فيه إمكانات أجهزة ٧٥٠٠٠ من مستخدمي الإنترنت الذين وافقوا على وضع إمكانيات أجهزتهم في خدمة هذا المشروع، عن طريق الإنترنت.

هل نستطيع أن نستند إلى هذا المبدأ في رد الفعل الأوربي على تحدي "جوجل"؟ يجب أن نعلم جيدًا أن هذه الاستراتيجية تصطدم بصعوبتين كبيرتين. تتمثل أولاهما في مراقبة الجودة والتأكد من مطابقة الأصل واحترام عدد كبير من مختلف المشاركين للمعايير وأنماط الملفات، وهو أمر لا غنًى عنه عندما يعمل الجميع في إطار واحد، من أجل ضمان إمكانية تشغيل الملفات على أي نظام. وثانيتهما، وربما تكون الأهم، تتمثل في تحقيق التناسق العلمي اللازم للمحتوى، والسيطرة الدقيقة على تكامل البيانات في المشروع، حيث إن هناك خطورة كبيرة تتمثل في احتمال

حدوث عدم توازن في نوعيات الكتب، وضعف بعض المساهمات، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تقليص قيمة المشروع بأسره.

هذا الطموح، في تلك الظروف على جاذبيتها الظاهرية، يبدو أنه لا يمكن أن يتحقق بفاعلية إلا داخل جماعة محدودة قادرة على ضمان إخراج مستوى رفيع من الأعمال، عن طريق المراجعة المتبادلة بين أفرادها.

وهو ما يدفعنا للإشفاق على "ويكيبيديا" Wikipédia، تلك الموسوعة المتاحة مجانًا على الإنترنت، والمتعددة اللغات، والتي تأسست سنة ٢٠٠١م، لتضم اليوم أكثر من مليون مقال (منها ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ بالفرنسية)، والتي تتغذى بشكل تعاوني من قبل مستخدمي الإنترنت أنفسهم. ولنا أن نتصور ما تعانيه من أخطاء وسذاجة في التناول في بعض الأحيان، نظرًا لغياب عملية التقييم، وكان من الممكن أن يتم تصحيح ذلك لو أن القائمين عليها استطاعوا استبعاد بعض المساهمات.

المال العام

لا أرى كيف يمكن، في تلك الظروف، الاستغناء عن جهود تمويل قوية تعتمد على الأموال العامة.

ولنكن واضحين في هذا الصدد: النظر إلى تلك الأمور بعين الميزانية الضيقة سوف يؤدى مباشرة إلى السلبية. فحتى لو تجنبنا الحديث عن الإشعاع الثقافي، فيجب أن نعترف بأن الازدهار الاقتصادي في أوربا بأسرها يستفيد من تأثيرها في هذا المجال. عندما كنت أتولى مسؤولية وزارة التجارة الخارجية لمدة عام (١٩٩١-١٩٩٢) في حكومة إديث كريسون Edith Cresson، أيقنت بسرعة خطأ الفرضية القديمة القائلة بأن "المصالح دائمًا ما تتلاقى ولكن المشاعر لا تفعل أبدًا"، فقد خبرت كيف أن الاثنين مختلطان ببعضهما البعض إلى درجة لا نستطيع معها فصل تأثيرهما المتبادل، في واقع الحال، على مصلحة دينامية أسواقنا الخارجية. فتحركنا الثقافي، وكذلك الحال بالنسبة لأوربا في مجملها، ليس غاية في حد ذاته، فهو يخدم كثيرًا قدراتنا التصديرية بشكل غير مباشر. قد تكون علاقة السببية هنا غير مباشرة، ولكنها مع ذلك لا يرقى إليها شك. وخيرًا يفعل زعماؤنا في باريس، وبرلين، وروما، ومدريد، وبقية أنحاء أوربا، وفي بروكسل على وجه الخصوص، لو أنهم فكروا في ذلك جيدًا.

وهذا هو نفس المبدأ الذي استند إليه إنشاء محطة تليفزيون فرنسية خارج فرنسا، تبث أخبارنا في ثلاث من الجهات الأصلية (الشرق والجنوب والغرب) بالفرنسية والإسبانية والعربية والإنجليزية، ويحمل هذا المشروع اليوم اسم "CII" ونفس المبدأ الذي كان من شأنه أن يحمي - اعتمادًا على المال العام إن دعت الحاجة - وكالات التصوير الفوتوغرافي الشهيرة لدينا (جاما، وسيبا، إلخ)، من شراء الشركات الشرهة مثل كوربيس Corbis (التابعة لمايكروسوفت Microsoft) أو جيتي Getty لثرواتها. وهو نفس المبدأ أيضًا الذي دفع وكالة الأنباء الفرنسية إلى الاتفاق مع الوكالات الوطنية الأخرى لجيراننا الأوربيين لإنشاء بنك للصور التليفزيونية من جميع أنحاء العالم، حتى لا يقتصر ما يأتينا عن بقية أنحاء العالم على المصادر الأمريكية؛ فبدون ذلك سنخضع إلى رؤية، محترمة بالتأكيد، ولكن يجب ألا نعتمد عليها وحدها ونثريها دائمًا بمقابلتها برؤيتنا. وهو أيضًا نفس المبدأ الذي كان من شأنه أن يثني التليفزيون الفرنسي عن تقليص عدد مراسليه في الخارج كما فعل.

تكلفة كل ذلك مرتفعة بالطبع. ولكن يجب ألا نمل من التذكير بأنه لا يوجد شيء مجاني في حقيقة الأمر لأي إنسان؛ ونكرر: نحن المواطنون الذين ندفع دائمًا، إن لم يكن كدافعي ضرائب، ثم كمستهلكين. والقناة التي يتم اختيارها هي التي تحدد الخيارات،

إما بشكل مباشر، وإما بالتأثير شبه الواعي للمناخ الثقافي. وكل المعارك التي خضناها للدفاع عن مبدأ الرسوم التليفزيونية (حتى تصل إلى مستوًى مقارب لمستواها عند جيراننا) ضد الديماجوجية التي اجتمعت عليها صدرت عن نفس المبدأ.

النص كصورة، وفي شكله النصي، وبيانات البيانات **métadonnées**

لا يعني ذلك بالطبع ألا نحسب التكلفة بدقة. فإذا طبقنا ذلك على تحويل الكتب إلى الشكل الرقمي، فيجب أن نتوخى الدقة في مقارنة البدائل، وهي تحديدًا: تصوير النص أو طرحه في شكله النصي. تصوير النص يعطينا نسخة طبق الأصل منه، أما طرحه في شكله النصي فيضيف اليوم بعدًا معلوماتيًّا أكبر ومعالجة أوتوماتية متجانسة للمراقبة الدقيقة للجودة. والشكل النصي فقط هو الذي يسمح - حتى الآن على الأقل - بفهرسة المحتوى وإثراء النص بشكل مناسب.

يتعلق الأمر هنا أولاً بالتكلفة المالية. فالخيار الثاني، كما قيل لنا، يزيد ما بين ثمانية إلى عشرة أضعاف على تكلفة الخيار الأول، في الظروف الحالية للتكنولوجيا (التي تتطور سريعًا على أية حال). فهل نسمح لذلك بأن يخيفنا؟

يجب أن يتسق الخيار مع طبيعة الوثائق. ففي حالة الصحف، على سبيل المثال، نرى بسهولة أهمية طرح الصفحة كصورة، حيث إن المكان الذي يحتله المقال من الصفحة، وعنوانه، وأبعاده لها نفس أهمية محتواه، وهى فقط التي تتيح لنا الحكم على مقصده الحقيقي.

ونضيف هنا أننا لا زلنا لا نعرف الكثير عن حقيقة نوايا "جوجل" في هذا الصدد، كما نجهل حقيقتها في نقاط أخرى أيضًا. نشرت جريدة "لوموند" Le Monde في عدد ٥ مارس / آذار ٢٠٠٥ مقالاً لمبعوثتها الخاصة في كاليفورنيا، لم يوضح أي شيء: أجرت هذه الصحفية مقابلة مع مسؤول عن الاتصالات في المؤسسة، خرجت منها بأن المؤسسة تعتمد على الشكل النصي بالطبع، ولكن بشكل هزيل ولا تسمح بتحميل النصوص من الإنترنت على أجهزة المستخدمين ولا التعليق عليها، كما أنها لا تستبعد في واقع الحال، إمكانية الدمج بين صور النصوص والنصوص في شكلها النصي.

وفي الوقت الحالي، تنشط الأبحاث في فرنسا حول التحويل إلى الشكل الرقمي، وبشكل أكثر تحديدًا حول "بيانات البيانات" (ميتا داتا كما يقول المتخصصون). ويتمثل ذلك في استخراج كل ما لا يتعلق بنص الوثيقة في شكلها الأصلي من معلومات، ولكنه

يضاف لها عندما تطرح على الشبكة، وهي تحديدًا: العنوان، واسم كاتبها، والهوامش الملحقة بها، ومكان حفظها وغيرها من معلومات ببليوجرافية متعلقة بها.

ويتعلق الأمر هنا أولاً بإمكانية التوصل إليها في بحر الإنترنت وزيادة إمكانيات استغلالها. وسوف تستغل "جاليكا" Galllica (المكتبة التخيلية الخاصة بالمكتبة الوطنية الفرنسية) هذه النقطة حتى تستطيع محركات البحث أن ترشد قليلي الدراية بمقتنيات جاليكا Gallica إليها. كلنا نعلم أن الكتاب لو لم يوضع في مكانه في الأرفف فكأنه غير موجود (كثيرًا ما يغتاظ مرتادو مكتبتنا من تلك الكتب التي "ليست في مكانها")؛ ويجب ألا نعتمد على القدر في أن يرشد طالبه إليه.

ويجب بعد ذلك تطوير قدرات استرجاع المحتوى داخل الوثيقة نفسها، عن طريق إثراء بنيتها الداخلية بكل العلامات الدالة الممكنة، مثل المعلومات الخاصة بالمستخدم، ومختلف أنواع التعليقات، والاقتباسات، والإحالات...إلخ، وذلك حتى يتاح أقصى تنوع ممكن من الاستخدامات للجميع.

ولنقترب أكثر من تلك النقطة، دون الدخول كثيرًا في التفاصيل التقانية. "بيانات البيانات" هذه يجب أن توفر العديد من المعلومات المختلفة في طبيعتها، والتي تكمل الوثيقة نفسها، ويتم

إدخالها عند إنشاء الوثيقة على الوسيط المعلوماتي. بعض هذه البيانات وصفي، وهو أشبه ما يكون بالمعلومات الببليوجرافية التي نجدها في الفهارس الكلاسيكية، من قبيل العنوان، واسم المؤلف، والبيانات المختلفة التي تحيل إلى خطط التصنيف التي ألفها أمناء المكتبات منذ زمن (أشهرها خطة تصنيف ديوي Dewey)، أو إلى كلمات مفتاحية. وهناك جانب آخر من تلك البيانات يساعد في إدارة تلك الوثائق، فينص على وضعها القانوني - من أجل ضمان حسن إدارة حقوق المؤلف والمترجم والناشر، في حين يتعلق بعضها الآخر بالبنية الداخلية للوثيقة، إلى جانب معلومات أخرى متعلقة بالخصائص التقنية للوثيقة.

وليس من العبث أن نتوقع أن تضيق الفجوة بين النمطين "صورة النص" (الأقل كلفة) و"النص في شكله النصي" حيث سيستفيد أولهما سريعًا من التقدم التقني. فعملية التعرف البصري على الحروف (OCR) سوف تسمح بإجراء كل التحليلات التي تخدم أغراض الفهرسة والبحث بشكل أوتوماتي، مع وضع المصطلحات في سياقها الصحيح.

وأتذكر هنا ما كان يحدث، بالنسبة للتليفزيون، من مقارنة صارمة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، بين أقمار البث المباشر وغير المباشر، ثم تلاشت تلك المقارنة حيث لم يعد قمرا

"تي دي إف ١"، و"تي دي إف ٢"، المنتميان للنوع الأول، أكثر من مجرد آلتين أصابهما الصدأ، يدوران دون فائدة في السماء.

يجب دائمًا الموازنة بين البساطة والتعقيد، وكلاهما في تزايد.

بساطة؟ كلنا رأى كيف أن البساطة عندما رسخت ساهمت، منذ عشر أو اثنتي عشرة سنة، في نجاح الكمبيوتر الشخصي. ولا تراودني أي رغبة في معرفة كيف يعمل جهازي من الداخل، تمامًا كما أنها لا تراودني لرفع غطاء محرك سيارتي إن كانت تعمل على ما يرام.

ولكن كلما زادت سهولة الاستخدام، كلما ازداد التعقيد من الداخل، فيما يتعلق بكل ما لن أطلع عليه أبدًا في تركيب الوثيقة الداخلي، عندما أستخدمها، ولكنه يخدم في الوقت نفسه راحة المستخدم، اليوم وغدًا. البساطة والتعقيد وجهان لنفس التقدم، يجب أن يحرص أخصائيو المعلومات وأمناء المكتبات على تحقيق الانسجام بينهما.

٥

محرك بحث أوروبي: واحد أم أكثر؟

«استمع إلى الفرق»

شعار "فرانس إنتير France Inter"

في سبعينيات القرن العشرين

أعلى الطموحات

ها نحن نجد أنفسنا أما خيار أساسي، اتضحت معالمه شيئًا فشيئًا منذ طرحت قضية "طبعة جوجل Google Print" في المجال العام. هل يتعين على أوربا أن تنشئ محركًا للبحث خاصًا بها - أو عدة محركات - تسمح لها بضمان استمرار التنافس على مستوى الكوكب في هذا المضمار الرئيسي؟ أم أنها ينبغي أن تطمح فقط في جهود هائلة لتحويل أعمالها الفكرية إلى الشكل الرقمي، فيمنحها ذلك إمكانية فرض شروطها عندما تدخل هذا المضمار؟ لن أدعي هنا إلقاء الكلمة الفصل في الموضوع، ولكني أحاول فقط أن أسوق

أفكارًا أولية قد تساعد على إنجاز ذلك. وهو ما يجب أن يتم بسرعة، لأن "الوقت" في هذا المجال، يقفز..لا يسير.

الخيار الأول هو الأكثر طموحًا بالطبع. ونستطيع أن نرفع له شعار "فرانس إنتير" France Inter القديم: "استمع إلى الفرق" فالاعتراض الرئيسي، وهو مادي، تم حل إشكاله من الآن. هل نستطيع نحن الأوربيين أن نواجه الاستثمارات الضخمة التي تضخها، منذ الآن، الأطراف الكبرى المستندة إلى قوة وول ستريت Wall Street، بدعمٍ منا للمشروعات والإنجازات الأولى القائمة بالفعل في هذا المجال تحت أسماء مختلفة؟ هل نستطيع التفكير في مشروعات أخرى؟ هل نستطيع أن نواجه مشروع "جوجل" من الناحية المالية؟ لن تكون الإجابة بالنفي بالضرورة، لو نظرنا إلى ثراء قارتنا. ومن المشروع أن ندرس تلك الإمكانية، للعديد من الأسباب.

من حق "جوجل" التي تنفذ حاليًا ثلاثة أرباع عمليات البحث على الشبكة، أن تشعر بأنها، وبفضل عبقرية محركها، على وشك سحق منافسيها، بمن فيهم الأمريكيون Yahoo! ، MSN من مايكروسوفت، و www.A9.com التي أطلقتها مكتبة أمازون Amazon على الإنترنت. لقد طُرحت أسهم "جوجل" في البورصة في أغسطس/ آب ٢٠٠٤، وكان سعر السهم يومها ٨٥ دولارًا أمريكيًّا، ووصل اليوم إلى ١٩٠ دولارًا. ويقدر المحللون الماليون أن

تصل ثروة "جوجل" في هذه الحرب إلى ١,٧ مليار دولار في ربيع ٢٠٠٥م.

لا شيء يضمن لنا ألا ترفع "جوجل" أسعار خدماتها غدًا، عندما يتوسع محركها ليؤدي وظائف تتخطى وظيفته الأساسية، فيصبح مقدم خدمة مفضلاً للعديد من الخدمات المتنوعة، والتي تأتي "طبعة جوجل" Google Print في مقدمتها. وقد يحدث ذلك على حساب الأوربيين، ولمصلحة من أمسكوا بزمام الأمور وهيمنوا بالفعل على السوق، بفضل العولمة.

جوجل، لن تبقى أبد الدهر

سوف يحدث أحد أمرين. لو حققت "جوجل" أهدافها على حساب منافسيها الحاليين، فما أروع أن تكون أوربا قد أوجدت تنافسًا في هذا المجال الذي يرتبط فيه عنصرا التقانة والمحتوى بعلاقة تأثير متبادل وثيقة، فسيكون من شأن ذلك الحفاظ على الحريات وعلى حيوية البحث. ولكن، قد تتخذ الأمور مجرًى آخر. فلا مايكروسوفت Microsoft ولا آي بي إم - IBM اللتان يستثمر كل منهما بالفعل مبالغ طائلة في هذا القطاع يقال أنها تصل إلى ١٥٠ مليون دولار لكل منهما - ولا ياهو Yahoo التي تبذل جهودًا جبارة في هذا المجال، ولا حتى أمازون Amazon، تلك المكتبة الرائعة

المتاحة على الشبكة - التي طرحت خدمة البحث داخل الكتب في ٣٣ مليون صفحة يضمها ١٢٠,٠٠٠ كتاب - على استعداد للانسحاب من المنافسة اليوم. وهناك أيضًا هذا المنافس الشاب "أسك جيفز" Ask Jeeves الذي اشتراه الملياردير باري ديلر Barry Diller في منتصف مارس / آذار ٢٠٠٥م، والجدي اقتصاديًا، والذي دخل بالفعل في لعبة الكبار بقوة. ولنتذكر قصة "نتسكيب" Netscape، متصفح الإنترنت الذي تنبأ العالم أجمع بانتصاره، ثم لقي حتفه بعد أن استطاعت مايكروسوفت Microsoft أن تركز جهودها على "إكسبلورر" Explorer .. هزيمة محتملة لجوجل (والرأسمالية تعرف الكثير من هذه التحولات الدراماتيكية القاسية) سوف تكون شاهدًا على صحة خيار الأوربيين الذين ألقوا بأنفسهم في السباق رافضين أي روح انسحابية.

تخفي "جوجل" وراء عظمتها، نقاط ضعف، مثلها في ذلك مثل كل المشروعات القائمة على نشاط واحد (حتى الآن على الأقل)، والتي لا تستند على أي مجموعة مهمة. طرحت مؤخرًا مديرة "المكتبة الكبرى" Grande Bibliothéque الجديدة في مقاطعة كيبيك Québec ، "ليز بيسونيت" Lise Bissonnette السؤال التالي: "لو حدث وانهارت "جوجل"، فإلى من سيؤول هذا التراث الرقمي الجديد؟ وهو سؤال ليس بالعبثي إطلاقًا؛ فحتى لو توجبت

إعادة الملفات الرقمية إلى المكتبات المعنية، فلا شيء يضمن أن يحق لها آنذاك أن تعيدها إلى الشبكة عن طريق متعهد آخر غير "جوجل"، بل الاحتمال الأكبر أن يحدث العكس. تلك هي خطورة أن يُعهد بممتلكات عامة إلى مؤسسة خاصة.

يضاف إلى هذا الغموض الاقتصادي والصناعي، غموض آخر قانوني. لو نجحت "جوجل" في سحق منافسيها، فلا شيء يضمن ألا ينهار هذا الوضع، بالرغم من فائدته البادية للولايات المتحدة، بفعل تشريع يجتث جذور المحتكرين، ويضرب بجذوره هناك في أعماق عقولهم. لقد تعلمنا منذ نعومة أظافرنا في كتبنا المدرسية أن الولايات المتحدة صاحبة تاريخ طويل في إصدار القوانين التي تحمي السوق من تأثير الاحتكار. وكان هذا هو هدف قانون شرمان Sherman Act الذي صدر سنة ١٨٩٠م، ثم على نحو أقوى قانون كلايتون Clayton Act الصادر سنة ١٩١٤م. وقد تسبب ذلك في تفكيك "جون روكفلر" John Rockefeller لإمبراطوريته البترولية. ومؤخرًا، تعين على بيل جيتس Bill Gates أن ينصاع لنفس القاعدة، على الأقل في جزء صغير من نشاطه. يجب، كما يعتقد البعض، أن نرفض هذا التعميم، بما أن الخدمة التي تقدمها "جوجل" تُقدم كخدمة مجانية. مجانية زائفة بالطبع بما أننا ندفع كمستهلكين.

ولنتخيل أن القوى الصاعدة في آسيا - الصين واليابان، الذين كنت قد تحدثت عن نشاطهم في هذا المجال - بدأت في طرح محرك البحث الخاص بها، مستندة في ذلك إلى خصوصيتها اللغوية؛ أي ندم حينها ستتجرعه مرارة الأوربيين من هذه الفرصة الضائعة!

لا يجب أن نستسلم لأي شعور انسحابي مرير استنادًا إلى دونيتنا؛ ولنتذكر دائمًا هذه السابقة المشرقة أو تلك، لتشحذ همتنا. فعندما انطلق مشروع "إيرباص" Airbus الأوربي سنة ١٩٦٩م، من كان يتخيل أن نجاحه سيكون مدويًا إلى درجة تدفع بوينج Boeing، التي طُعنت في الصميم، إلى الاعتراف بأن هناك من تقدم عليها؟ وعندما أعلن الوزراء الأوربيون سنة ١٩٧٣م عن مكوك الفضاء "آريان" Ariane، من الذي كان يتوقع أن يثمر هذا الطموح ما أثمره اليوم؟

أعلم أن هناك من قد يعترض – لدحض هذه الحجة – بأن تلك مشروعات طويلة الأجل، وهو ما لن يكون في عالم الإنترنت. أحقًّا! لا يجب أن ننبهر كالفراشة ببريق الضوء الساطع، بل علينا أن نعي أننا نحتاج، في عالم الإنترنت هذا أيضًا، إلى هذه المشروعات الطويلة الأجل، وهذه النظرة الواسعة التي لا يستطيع تقديمها سوى الدولة، عندما تكون في صالحها، وذلك بإعادة بثها لقيم الاستمرارية بين المشاعر السطحية المصاحبة لسرعة الإنجازات اليومية.

الاستمرارية عندما تصبح شغفًا

ننتقل الآن إلى الحديث عن استمرارية تلك الأرشيفات على وجه الخصوص، في ضوء تلك التقنية التي تتسم بالهشاشة الشديدة على الرغم من حداثتها الشديدة. فكل الأبحاث الحالية يجب أن تتوفر على إعداد العدة لإعادة صياغة أشكال الملفات في المستقبل من أجل ضمان اتساق النصوص والصور الرقمية مع التطور التقني في المستقبل، دون الاحتياج إلى إعادة إدخالها من جديد لضمان عدم اضمحلالها. فالشكل الرقمي للملفات لا يقدم بذاته أي ضمان للاستمرارية، بل تجب إعادة تكييفها، باستمرار، لتلائم التطورات التكنولوجية التي لا ترحم . يجب أن يكون ذلك الشغل الشاغل للمسؤولين.

ويبدو أن إحدى نقاط الضعف في مشروع "جوجل" عدم إيلاء أي اهتمام بالمشكلة الضخمة المتمثلة في الحفظ الطويل الأجل. ويبدو أن ذلك أيضًا من آثار الإيقاع السريع، قصير الأجل، الذي تنطوي عليه طبيعة هذا المشروع؛ فعائدات الاستثمار يجب أن تكون سريعة بأي ثمن (ولن يحسن من هذا الوضع دخولها في لعبة صناديق الاستثمار بعد طرح أسهمها في البورصة مؤخرًا).

وعلى العكس من ذلك، نجد الاهتمام بالتراث لازب للمؤسسات العامة ذات الرسالة السيادية التي تضمن لها

السلطات العامة، استنادًا إلى تمويل الدولة، ميزانية ثابتة، أو ربما في أفضل الأحوال، متزايدة بشكل منتظم. ولا أستطيع، في هذا المقام، أن أنظر بعين حاسد لزميلي وصديقي بول ليكليرك Paul Le Clerc مدير "مكتبة نيويورك العامة" New York Public Library، الذي أجبرته الظروف على قضاء معظم وقته في استمالة محبي الفنون والآداب، وعلى إدخال تعديلات جوهرية على تنفيذ خططه، لأنها تقع تحت رحمة تقلبات نوايا البر لدى أثرياء المحسنين من أهل مدينته.

في أوربا يزدهر حاليًا بالفعل أكبر عدد من الأبحاث حول مسألة ديمومة الوسائط الرقمية هذه، والتى، كما تمس الكتب والصور، فهي تمس أيضًا أرشيفات التسجيلات الصوتية والصور المتحركة، وتسجيلات الإذاعة والتليفزيون الذين تقع مسؤوليتهم في فرنسا على عاتق "المؤسسة الوطنية للصوتيات والمرئيات" Institut national de l'audiovisuel.

وقد حدث تقدم ملموس بالفعل في هذا المجال، بفضل مختلف مساهمات عالم البحث العلمي، والهيئات العامة، مثل "المركز الوطني لدراسات الفضاء" Centre national d'études spatiales أو الخاصة، مثل "مؤسسة التصوير الطبي" l'imagerie médicale.

وقد قامت المكتبة الوطنية الفرنسية، من جانبها، بوضع برنامج يحمل اسم "سبار" SPAR (نظام الحفظ والأرشفة (Systéme de préservation et d'archivage لحفظ البيانات الرقمية، ليس فقط للحفاظ عليها، ولكن لضمان إمكانية التواصل معها وديمومتها. هاكُم، إذن، مجال تفرض الجهود الأوربية الجماعية الضخمة نفسها فيه، وتضمن أدواته التي نملكها استمرار القيام عليه.

٦

التحويل إلى الشكل الرقمي، والتنظيم

«حتى نثرى من القراءة كما ينبغي
لا يكفي أن نقرأ، ولكن يجب أن نعرف
كيف ندخل إلى مجتمع الكتب، فتفيدنا هي
بكل علاقاتها بين بعضها البعض، وتقدمنا لأنفسها
فنقترب منها أكثر فأكثر، إلى ما لا نهاية».

Julien Gracq,
Carnets du Grand chemin

لننظر الآن في فرضية رفض إنشائنا لمحرك بحثي -أو أكثر- خاص بنا. وحتى لو قبلنا بأننا يجب أن نقنع بأن نرى "جوجل" (أو مايكروسوفت) تنتصر غدًا على منافسيها، الذين أُضعفوا بالفعل، دون أن يتدخل تشريع أمريكي أو دولي لتفكيكها، فلن يكون أمام أوربا إلا أن تستجمع قواها، فتتوفر في تصميم على خطة ضخمة لتحويل كتاباتنا وصورنا وتسجيلاتنا الصوتية إلى الشكل الرقمي، فتكون بذلك خطتنا وحدنا.

وقناعتي أننا لا يجب حينئذ أن نحلم بتحويل، يوتوبي، شامل لكل الأعمال، ولكن علينا أن نطمح فقط إلى تضمين الأكثر ثراء وقيمة وتنظيمًا وإتاحة من المجموعات المتاحة.

مشروع صناعي، ومشروع ثقافي

ويجب أن يتم تنفيذ هذه الخطة بإيقاع لا علاقة له بأيٍّ من تجاربنا الحالية، أيا كانت درجة نجاحها، على أن تنفذ وفق خطة زمنية محددة وملزمة للجميع، ووفقًا لبرنامج محدد تتفق عليه الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربي، ينص على الأولويات وترتيب تنفيذها.

ويجب هنا أن ننحي جانبًا القلق الأصيل لرافضي الدور المكثف للدولة خوفًا من عدم مشروعية محتمل للخيارات السياسية في هذا المجال. فهذا القلق يبدو لي قائمًا على غير أساس. فالطموح في هذا المشروع يجب أن يقتصر على الحياة الثقافية بمعناها الأوسع، وأن يكون ذلك محور الجهود (ومع ذلك يجب ألا نتجاهل النتائج السياسية والمكاسب الاقتصادية غير المباشرة التي علينا أن ننتظرها من هذا المشروع). وملاك الأمر هنا التنظيم، والتمييز الواضح بين هدفين.

يتمثل أول الهدفين في مشروع صناعي. تتطلب كل خطوات مشروع، مثل مشروع محرك البحث، تقدمًا تقنيًا في: لوجيستيات الكتب، وأنظمة التحويل إلى الشكل الرقمي، وعمليات تأهيل الوثائق. ويجب أن يحظى المشروع بدعم القوى السياسية الأوربية، وتتاح للأطراف الفاعلة في القطاع الخاص حرية المبادرة والإبداع في قطاع يستحيل فيه - كما يستحيل في كل مجالات البحث العلمي - بل ويصبح خطرًا، أن نرغب في رسم طريق محدد ونضع أولويات صارمة مسبقًا.

ستصبح الأفضلية إذن للـ"أبحاث والتطوير" من أجل تنظيم أو تنسيق الأبحاث الخاصة بكل التقنيات المتسارعة التطور في هذا المجال. كل شيء يدل على أن مواهب فرقنا الأوربية هائلة. ولم لا؟ فسوف يوفر المشروع دافعًا للبقاء على دراية مستمرة بأي تقدم يحدث في تلك المجالات، والتي سوف تخدم أيضًا أغراض المعلومات الاقتصادية والاستراتيجية.

أما ثانيهما، فهو مشروع ثقافي يجيب على هذا السؤال الأزلي: كيف نستطيع أن نتيح ثروات فكرية مختارة بعناية ينتظمها كلٌ واحد، بشكل مفيد؟ هنا أيضًا يجب على الدولة، الحريصة على عدم وأد أي إبداع، أو تحجيم أي قفزة من المجتمع المدني، أن تلعب دورًا دافعًا. لا يجب بالطبع أن نترك السياسة تتدخل بشكل مباشر في اختيار المحتوى، ولا أعتقد، على أية حال، أنها تستطيع أن تصبو

إلى ذلك؛ بل يجب عليها أن تحدد المؤسسة المناسبة لضبط النظام، وتوفر لها إمكانيات الإبداع، وتدافع عنها ضد أي انحراف عن مسارها.

قوة أوربية

في إطار هذا المشروع، سيتعين إنشاء مجالس ثقافية في بلدان الاتحاد الأوربي التي قررت الاشتراك معًا في هذا المشروع، ينصب اهتمامها أولاً على التراث الوطني لكل منها، وتشرف على كل منها إحدى الشخصيات الرفيعة، وتستفيد من الإشعاع الثقافي الواسع للقارة، كما تتمتع بمكانة دولية. ويتم تكوين تلك المجالس وفق أسلوب واحد في كل الدول، بحيث تضم إلى جانب أمناء المكتبات والقائمين على الحفظ، علماء أكفاء في كل المجالات، وكذلك متخصصين بارزين في المعلوماتية؛ كما يجب أن تضم أيضًا ممثلين لمختلف مشروعات التحويل إلى الشكل الرقمي القائمة بالفعل لحسن الحظ.

يتم تمثيل تلك المجالس في كيان اتحادي يترأسها جميعًا في بروكسل، ويتولى وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية جماعية، ويوفر التنسيق الوثيق فيما بينها، ويشجع كل خيار من شأنه إحياء ذاكرة التأثير المتبادل بين الأمم. وأخال هذا الكيان مستلهمًا عصر

الحركة الإنسانية humanisme وعصر التنوير على الدوام، متخذًا منهما نموذجًا ملهمًا، ووجاءً من كل ريبة في الهدف أو وهن في الجسارة.

والمهمة هنا مزدوجة. فيجب أولاً وضع قائمة بما سوف يتم تحويله إلى الشكل الرقمي وتحديثها وتقييمها، وتحديد الأسلوب الأنسب في التحويل الرقمي وفقًا لنوع كل وثيقة وللموارد المخصصة. ويجب أن يستند اختيار الأعمال على أساس توفر مجموعة مختلفة من المعايير فيها.

على أن هذا المجال ليس بالمجال البكر. فقد حملت الظروف أهل تقنيات صناعة السينما إلى التفكير الجاد فيه، كما تشهد عليه الأيام الدراسية الأوربية التي قمنا بتنظيمها في بداية سنة ٢٠٠٥ على موقع فرانسوا ميتران بتولبياك Tolbiac بالاشتراك مع "مكتبة الأفلام" Bibliothéque du film (BIFI). وأذكر أني قد ترأست، منذ فترة قصيرة، بالمعهد الوطني للصوتيات والمرئيات، وبناء على طلب من رئيسها، لجنة لتحديد الخيارات اللازمة لضمان أفضل حفظ ممكن للثروات التي ليس لها مثيل، والتي يعهد بها، وفقًا للقانون، إلى تلك المؤسسة وإلى أرشيف الإذاعة والتليفزيون. وقد قمنا في المكتبة الوطنية الفرنسية بجهود مماثلة، فوضعنا، بمبادرة مني، لائحة وثائقية خاصة لجاليكا. وهي ليست باللائحة النموذجية، ولكن يمكن استلهامها.

ما هي المعايير التي يجب أخذها في الاعتبار؟ ندرة الوثيقة وسوء حالة حفظها بالتأكيد، وكذلك أيضًا الفائدة المرجوة منها للباحثين وللإشعاع الثقافي الأوربي، وفوق كل شيء، مكانة كل وثيقة في الكل، في "الكتلة المعرفية"، على أساس أن مجموع المكونات يتخطى في قيمته مجموع مفرداتها بالطبع. أتتضارب تلك الجوانب أحيانًا؟ بالتأكيد، ولكن هذا تحديدًا هو ما يجعل الأمر مثيرًا...

وتتمثل نقطة التفوق الهائلة التي نستطيع أن نضمنها في مواجهة "طبعة جوجل" Google Print في الرفض العملي للفوضى التي يفرضها مبدأ "سر حيث أدفعك" أو تخطي بعض المؤسسات بسبب الاستناد إلى التقييم القائم على تصنيف المكتبات الأنجلو - ساكسونية الرقمية وحدها. وتتمثل الأصالة هنا في التفكير بروح المجموع في مبتكرات العلم والحياة من أجل الحاضر والمستقبل، وهنا سيكون لروح الجماعة مغزى. تلك هي أفضل وسيلة للرد على هذا القلق المضني من تبدد مزعوم للمعرفة، كما يتبدد الرماد المنثور، والذي رأينا كيف رفضه رئيس جمعية المكتبات الأمريكية رفضًا قاطعًا مقنعًا.

تشتمل رسالة هذا الكيان الاتحادي أيضًا على القيام على تضمين كل القوى النشطة؛ فبذلك يتم مثلاً - فيما يتعلق بالمكتبات- إشراك المنشآت الجامعية والإقليمية إلى جانب المؤسسات ذات الرسالة التراثية والتي تتغذى على الإيداع

القانوني للكتب. وقد عرفت المكتبة الوطنية الفرنسية، منذ سنوات عديدة ميزة عثور الكل على الثروات - ورقية كانت أم إلكترونية - عند القيام بعمليات الحفظ المشترك والتحويل الرقمي، وبرهنت عليه؛ إذ دأبت المكتبة على اتباع سياسة "الأطراف المشاركة".

هذا التنوع، إذا ما اجتمع إليه التشجيع والتنسيق والالتزام بالمعايير، سوف يبرهن في آن واحد على العبقرية الخاصة بالإنترنت، وعلى قوة الاجتماع على هدف.

الخطوط العريضة للميزانية

ربما ينقصنا المال في المستقبل؟ في قطاعات حيوية أخرى، نجحت الإرادة الجماعية للدول الأوربية الأعضاء في الاتحاد الأوربي في توفير التمويل اللازم. وقد قدرت "جوجل" تكاليف خطتها بما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار. ولنقيِّم هذا الرقم الضخم مقارنة بأرقام أخرى: أذكر هنا أن الصحف نشرت مؤخرًا أن بروكسل خصصت ١٩٠ مليون يورو للحفاظ على البنية البحرية في فرنسا وإسبانيا وتطويرها، بواقع ٢٥ مليون يورو سنويًّا لمدة ست سنوات، ثم ٢٠ مليون سنويًّا لمدة سنتين. وبرنامج "ميديا بلاس" Média-plus خصص ٦٠٠مليون يورو للسينما والتليفزيون على مدار خمس سنوات في الفترة من ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٦م. وفي

فرنسا، قُدِّرت تكاليف ترميم "القصر الكبير"، هذا الصرح الجميل الخالي، بنحو ٢٥٠ مليون يورو، وهي نفس قيمة إعادة بناء الجزء الصغير الذي انهار في مطار "رواسِّي"... ولنا أن نعتقد أن هذا الطموح الذي نتحدث عنه هنا يقع ضمن إطار الموضوعات التي اهتم بها تقرير "من أجل سياسة صناعية جديدة" الذي وضعه مؤخرًا جون-لوي بيفا Jean-Louis Beffa، وكان من ضمن ما تناوله "برامج للابتكار"، والتي قد يصل ما يخصص لها من تمويل من الأموال العامة إلى ١٥٠ مليون يورو، على مدار خمس سنوات.

أما بالنسبة لبقية التكلفة، فإلى جانب أموال الضرائب، لنا أن نفكر في ما يمكن أن يقدمه القطاع الخاص، وليس فقط محبي الفنون والآداب من الأثرياء. ولو انتظرت المؤسسات المشاركة مكاسب مختلفة في المقابل، معنوية كانت أو حتى مادية، فليس في ذلك ما يقلقني أو يزعجنى، لأنه سيأتي في إطار سيطرة "قطاع مزدوج" تكبح السلطة العامة فيه أي انحراف. علينا أن نفكر في كيفية التشجيع على ذلك، وفي العمليات التي سيتعين تنفيذها، ولكننا فعلنا ذلك بنجاح في مواضع أخرى من قبل.

عندها، سيكون لنا من القوة ما يمكننا أن نخاطب "جوجل"(ومحركات البحث الأخرى التي قد تظهر في الولايات المتحدة أو غيرها من بقاع الكوكب، بالطبع) خطاب الأنداد

المتساوين، ونتفاوض، إن وجب الاتفاق، حول تواجدنا في تلك المحركات على أساس معايير تحترم تأثير أوربا اليوم وفي المستقبل، على المدى الطويل.

سواءٌ أُوجد محرك بحث أوربي أم لا، فهناك جهد محدد يجب القيام به في كل الأحوال. وأنا أتحدث هنا عن التنمية في كل دولة، وعن سياسة شبكات قوية، حتى تتناسق الجهود وتتآذر الطاقات. يجب كذلك أن توجد بوابات (ذكرت من قبل أن بعضها قائم بالفعل ومهم)، تتمتع بصيانة ومراجعة دائمين، وتحتوي على كل الوثائق، التي تم تحويلها إلى الشكل الرقمي في إطار مشروعات مختلف المؤسسات العامة (والخاصة بالطبع)، مع الوصلات اللازمة لها، وحصرها بدقة ومراجعتها وتصنيفها. وبذلك تصبح تلك الوثائق متاحة على نطاق واسع، وبسهولة، مع توخي احترام حقوق المؤلف والمترجم بالطبع.

لقد تسبب خوف الناشرين، المفهوم، من استلاب حقوقهم إلى عرقلة المشروع حتى الآن، ولكن هذه العقبة يمكن التغلب عليها، حيث إن المصلحة العامة تقتضي الوصول، عن طريق التفاوض، إلى حل متوازن لا يخسر فيه أي طرف. بعد ذلك يمكن تجميع تلك البوابات المختلفة، على المستوى الأوربي، في بوابة واحدة قوية جليلة.

الخاتمة

«لو تأجلت الثورة يومًا واحدًا..
فلربما لا تندلع أبدًا».

Denis Diderot,
Entretiens, Chapitre 6

عندما كنت أطالع مداخلات بعض مستخدمي الإنترنت ممن أبدوا تعليقاتهم على موقفي الذي أعلنته في جريدة "لوموند" Le Monde، وبسطت الحديث عنه على صفحات هذا الكتاب، وقعت على مداخلة استرعت انتباهي، وتتعلق بهذا التحدي "défi" الذي رأيت أن "جوجل" تعلنه على أوربا. فقد لاحظ صاحبها، وهو محق في ذلك، أن الترجمة التي تبناها الصحفيون في أمريكا لهذه الكلمة وهي "defy" تحمل من معاني العنف والقسوة والعدوانية ما لا تحمله الكلمة الفرنسية ."défi" أما ترجمتها

الصحيحة فهي "challenge" والتي تحمل معنًى رياضيًا إيجابيًا، يوحي بالاحترام المتبادل بين الطرفين.

سوء الفهم هذا أوحى لي منذ الوهلة الأولى بالضرورة القصوى - والصعوبة الكبرى أيضًا - التي يجب أن نوليها لاتقاء "الأصدقاء غير الحقيقيين". بعبارة أخرى، علينا أن نحترم كل شعب وكل حضارة بكل ما تحمله من ظلال معانٍ خاصة بها. وهذا تحديدًا هو مقصد الجهود التي أدعو أوربا لبذلها ضد مخاطر التجانس القسري للثقافات، في هذا المجال، كما في مجالات أخرى أيضًا.

على أني وجدت في هذه المداخلة أيضًا، كما ظهرت أمام عيني على الشاشة، مناسبة مواتية للتأكيد على الطابع الذي يجب أن يصطبغ به الجهد الجماعي الذي نتحدث عنه، وأعني بذلك اقتران التصميم بالموضوعية. فلا شيء أكثر إفراطًا - بل وأكثر إعاقة للإنتاج - من الحديث عن حملة صليبية أو حرب ثقافات. فليس من العدل في شيء أن نجعل من "جوجل"، وصغار منافسيها، موضع اتهام فنرميهم بسوء الطوية والمقصد. فهم ملتزمون بقواعد اللعبة في البيئة الاقتصادية التي ترعرعوا فيها، بيئة التكنولوجيا التي طوروها والبلد الذي يعيشون فيه. وعلينا نحن أن نثبت أننا مختلفون عنهم وأن ندير لعبتنا على طريقتنا نحن.

نحن نعيش في "جمهورية". وقاعدة التأييد الجماهيري هي الكفيلة وحدها بضمان النجاح. وعندما تثق حضارة ما بنفسها، ستستطيع أن توجد الظروف اللازمة لاستمرارها وازدياد إشعاعها الحضاري، وسوف تتسلح بأفضل الوسائل التي تكفل لها الاستعداد التام للتحدي. ولا يعتقدن أحد أن الأمر يقتصر على عالم الباحثين والمثقفين وحدهم، بل يمس كل الأوربيين. وتتبادر إلى ذهني في هذا المقام دعامتا الديمقراطية، كما عرفهما أسلافنا العظام في القرن التاسع عشر: الإعلام والمدرسة.

فكل الإعلاميين في كل وسائل الإعلام يتجهون، بحكم المهنة، إلى الإنترنت لإثراء كتاباتهم بالوثائق المتعددة المشارب المتاحة عليها. وهم لا يجدون عليها المعلومات الضرورية اللازمة لإثراء مقالاتهم بالمعلومات الدقيقة فقط، بل يبحثون فيها أيضًا عن المعلومات التي لا غنًى عنها لصقل ما يرد من أنباء، والاتساع بالرؤى مكانيًا وزمانيًا، ثم ينشرون ما وجدوه فيها. وهكذا يلعب، عن طريقهم، تصنيف الوثائق وترتيبها وتعدد مشاربها (كتبًا كانت أو صورًا أو تسجيلات صوتية) دوره بعمق في تأثير الإعلام على المجتمع.

وهناك تزايد لتواجد الإنترنت في المدرسة. فالشبكة توفر، وبكثرة، النصوص والصور التي يجمعها التلاميذ مباشرة، أو عن طريق مدرسيهم. على أن "طبعة جوجل Google Print " حتى ولو

لم يعلن رؤساؤها بعد عن تفاصيل عمل المشروع - يبدو أنها ستكون نموذجًا مناقضًا للمدرسة، حيث سيغيب عنها مبدأ التصنيف وفق معايير منطقية. وهي قضية مهمة، أعني تلك المتعلقة بمعرفة ما إذا كان التعليم الوطني سينجح مع الإنترنت فيما لم ينجح فيه حتى الآن مع التليفزيون، أي أن نعطي التلاميذ الأدوات المعرفية التي تتيح لهم التمكن من التعامل مع الإنترنت، ونعلمهم أن يتعلموا لا أن يتجرعوا أطنان معلومات متناثرة غير منقحة. كذلك يجب مساعدة المدرسين بوقايتهم من التشتت.

أما بالنسبة لمواطني هذا المنتدى، فسيكون باستطاعتهم أن يستخرجوا من بين مجموعاتنا الرقمية ما يلزم من أدوات لتوفير رؤية أفضل لهذا السيل الجارف من الأخبار التي تحتاج دومًا إلى تصنيف وترتيب، ولكن يبقى دائمًا احتمال انتشار معلومة لا تقرها الثقافة، تسيء إليهم، وبالتالي إلى حياة عامة ثرية ومتناغمة.

لست ممن ينصبون أنفسهم رقباء متزمتين على التليفزيون على أساس أنه يقدم التأثير في المشاعر على إعمال العقل، فهو بالرغم من ذلك يسوق لنا طائفة واسعة من الأخبار والأحداث، عبر برامجه وقنواته المتنوعة، التي كان أسلافنا ليسعدوا لو استطاعوا الحصول عليها؛ ولا يسيء كل ذلك في شيء إلى مشاعر عشاق الزمن القديم المستعذبين الحنين إليه ورؤيته بالأبيض والأسود. ولا يمنع ذلك من أن طبيعة الوسيط نفسها - على الأقل بالنسبة

للقنوات الجماهيرية الكبرى - تحمله على الامتثال إلى القاسم المشترك الأصغر في أحداث الساعة كما تعكسها استطلاعات الرأي لمتخذي القرار.

من نفس الزاوية، هناك اليوم حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى، إلى أن تزدهر - على هامش هذا الانسياق المهيمن إلى التيار العام - حيوية بيانات وآراء ليس لها الآن سوى جمهور قليل، ولكنها مع ذلك تُعِد لحركات واستراتيجيات المستقبل القادرة وحدها على الحد من الميل التلقائي إلى الاستسلام إلى هيمنة وسائل الإعلام الضخمة والصحف الكبرى. وينطبق الأمر نفسه على كل قطاعات الثقافة بطبيعة الحال.

إن كلمة "مواطنين" الطيبة الوقع على الأذن، لا تنطوي بالطبع- هنا أو في أي سياق آخر - على فكرة المركزية الضيقة. فحتى لو طالبنا بتدخل الدولة، فإننا نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الشبكة لن تكون أبدًا، لحسن الحظ، أحادية التوجه بصرامة. فهي عالم من الشبكات غير المتراتبة ويجب الاستفادة من مميزاتها. على أن هذه الشبكات تتكون وفق خطوط قوية تستطيع السلطات العامة، بل يجب عليها، أن تساهم في تشجيعها والتأثير فيها وتشكيلها. فكما أن المرونة، والتفاعلية، وحرية التخيل والإبداع كلها أمور لا غنى عنها، فكذلك الأمر أيضًا بالنسبة للتحقق من دقة البيانات وتغليب المصلحة الجماعية. ويبدو، على أية حال، أن الروح المتحررة التي

بدت قرينة الإنترنت في بداياتها قد بدأت في التراجع نوعًا ما لمصلحة توازن أفضل يتسق مع ما جبلت عليها طبيعتنا التاريخية.

هذا بالإضافة إلى أن أوربا لن تكون عظيمة الشأن إن لم تهتم بمآسي العالم وتنشغل بالتخفيف منها. شبابها يعي ذلك جيدًا، بالفطرة وبالمنطق.

وختامًا أقول إن الخطة التي طرحتها على هذه الصفحات، على طموحها، يجب أن توضع في إطار مهمة واجبة أوسع أفقًا، تتمثل في تقليص الفجوة المتزايدة اتساعًا بين محظوظي الإنترنت وغيرهم، ومستخدميها وغيرهم، وأغنيائها وفقرائها. هذه الفجوة تمتد بالطبع بين الشمال والجنوب. والأمر هنا لا يتعلق فقط بـ "مجتمع المعلومات" وبعدم التوازن الذي يصم إنتاجه وانتشاره، والذي بدأ الاهتمام الحق به في سبعينيات القرن العشرين من جانب اليونسكو وغيرها - حيث صدر تقرير ماك برايد Mac Bride الشهير الذي عالج الموضوع على نحو أثار أصداء واسعة، ولكن دون نتائج ملموسة. الأمر يتعلق بامتلاك الشعوب المحرومة كلها لماضيها.

التاريخ يتكون دائمًا عبر "تراكم صحائف الزمن" بتعبير جاك لي جوف Jacques le Goff، أو بعبارة أخرى عبر ترسيب نسق فوق الآخر في تداخل يرسم كل منحنيات التاريخ ويحدد قدرات الزعماء والمواطنين على الحركة.

على المدى القصير، عندما أنتهي من هذا الكتاب مع اقتراب الاستفتاء القادم في فرنسا، وبينما يتعالى عندنا طنين دعوات الاستسلام إلى الشك والرفض، يجب أن تجذب مبادرةٌ في هذا المجال انتباه الجماهير افتخارًا بها، على أفضل ما يكون، مع شركائنا.

على المدى المتوسط، تستطيع أوربا، التي تواجه مصاعب توسعها، وتبحث عن طموحات جماعية، أن تجد ضالتها في هذا المشروع الجديد الذي من شأنه أن يساعدها على الإعداد لترابط سياسي، ويسهل حدوث تقارب أسرع بين الدول المؤسسة والأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي.

وأخيرًا، على المدى الطويل، يتعلق الأمر ببناء توازن أكثر تناغمًا لمصلحتها ولمصلحة الكوكب بأسره. ونحن لا ندافع هنا عن مكتبة تخيلية أفضل فقط. فمذ عرفنا - بعد انهيار الماركسية - أن القوى الثقافية لا تقل ثقلا عن المصالح المادية، فيما يتعلق بمجرى التاريخ، عرفنا أيضًا أن الأمر يتعلق بالتراتبات المستقبلية في العالم، فيما يتعلق بالكرامة الوطنية، والتأثير المتبادل، والتمثيل، وتقاطع الرؤى، والمقولات الشائعة. الأمر يتعلق بالأحكام المسبقة والتسامح.

هكذا تتسع النظرة، في النهاية، إلى تحدٍّ أزلي، على قدر جسارتنا.

٦-٢٩ مارس / آذار ٢٠٠٥

شكر

لم أكن لأحلم بالانتهاء من كتابة هذا الكتاب الصغير في تلك الفترة الوجيزة التي سمحت بها الظروف، دون دعم كل من ساندوني - من داخل المكتبة الوطنية الفرنسية وخارجها - وأثروا معلوماتي وأنعشوا الفكر المشترك. لذا، أتقدم بالشكر إلى آني لو كوت Annie Lou Cot، و جان-ماري بورزيكس Jean-Marie Borzeix، ودنيس بروكمان Denis Bruckmann، وجان- بيير سوندرون Jean-Pierre Cendron، وأنييس شوفو Agnès Chauveau، وميشيل فنجرهوت Michel Fingerhut، وريني هربوز Renée Herbouze، وجان-مارسيل جانيني Jean-Marcel Jeanneny، وإرفي لي كروسنييه Hervé Le Crosnier، وكاترين لوبوفيسي Catherine Lupovici، وسيسيل مياديل Cécile Méadel، وزافييه بيرو Xavier Perrot، وأنييس سال Agnès Saal، وجاكلين سانسون Jacqueline Sanson، وكارولين فيجاندت Caroline Wiegandt.

في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ أعلنت مؤسسة جوجل الأمريكية والتي تمتلك محرك البحث الأكثر استخداما في العالم، عن عزمها رقمنة أكثر من خمسة عشر مليون كتاب مطبوع أو ما يقارب ٤,٥ بليون صفحة.

كان يمكننا أن نهلل إزاء هذا التصريح حيث سيتم تحقيق الحلم الذي راودنا منذ نهاية القرن الماضي: إتاحة جميع المعارف مجاناً للعالم أجمع.

ولكن يتعين علينا دراسة الموضوع عن قرب. عندئذ ستتوالد لدينا الكثير من المخاوف. فنحن بصدد مواجهة السيطرة الأمريكية القوية - التي تتأكد أكثر من ذي قبل- على الأجيال القادمة وعلى ما يمكنها أن تفعله بالعالم.

وعلى الرغم من أهمية دور فرنسا ومكتبتها الوطنية فإنه ليس باستطاعة أمة واحدة في قارتنا مجابهة مثل هذا الخطر بمفردها. لذا يتعين على الاتحاد الأوربي التصرف وفقاً لمنظومة جماعية؛ فالرهان حقًّا كبير.

جان نويل جانيني **Jean Noël Jeanneney** هو مؤرخ فرنسي. يشغل جانيني منصب رئيس المكتبة الوطنية الفرنسية منذ ٢٠٠٢.

ISBN 977-6163-24-6